

التدابير الجديدة في قانون المالية 2008



أبرز نشاطات
المجلس خلال
سنة 2007

المياه.. النقل.. السكن.. والتربية
أولويات الأسئلة الشفوية





10 سنوات ، بعد ..

عندما يصدر هذا العدد 33 من مجلة «مجلس الأمة»، تكون قد مرت عشر سنوات على تأسيس المجلس، وطيلة هذه العشرية ظلت المجلة تواكب النشاطات التشريعية والبرلمانية، كما كان الهدف من إنشائها.

وهكذا فإن أعضاء المجلس والمهتمين والمتابعين للشأن البرلماني يجدون اليوم " رصيда وثائقيا" يحيل - بكل يسر - على مسيرة مجلس الأمة سواء تعلق الأمر بالمجال التشريعي أو النشاط البرلماني الخارجي أو تلك المبادرات الفكرية والثقافية المندرجة في سلسلة الندوات والأيام الدراسية والمعارض المتنوعة الهادفة..

ولما كانت الغاية محددة .. فقد اقتضى الالتزام بها متابعة الجلسات العامة.. وإجتماعات اللجان.. (وملاحقة) النشاط الدبلوماسي البرلماني لرصد الاستقبالات والمباحثات وتنقلات الأعضاء والوفود للمشاركة في الندوات والمؤتمرات و... الإقليمية والدولية.. ويتكامل هذا - بطبيعة الحال - مع حرص زملائنا المشرفين على موقع المجلس على شبكة الأنترنت (في عصر الإعلام الإلكتروني) لإيجاد ما يمكن أن نسميه اليوم بـ(بنك للمعلومات) يتوفر على كل عناصر التعريف بمجلس الأمة (الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري) وفي كل مجالات نشاطاته.

ويبقى الاجتهاد مطلوباً للوصول بمهام الاعلام والاتصال التي يوليها رئيس المجلس أقصى الأهمية ويتابعها بالملاحظات والتوجيهات المستمرة إلى مرحلة الإعلام المؤسساتي المهني والنوعي الذي يتأتى ليس فقط بعامل الاختصاص ولكن أيضا بفعل التراكم ، على أن لا يكون مبرراً للخطأ ومطية للتقصير ، بل مرآة عاكسة لمكانة المجلس.

التحرير

في هذا العدد

3 **10 سنوات ، بعد ..** الافتتاحية

6 قانون المالية 2008
التدابير الجديدة جلسات

8 كلمة السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة
على قانون المالية لسنة 2008



الخيارات واضحة .. والشواهد في الميدان

10 رؤساء المجموعات البرلمانية : قضايا التنمية
والوضع الاجتماعي في صدارة الاهتمام



12 نظام محاسبي يلائم اقتصاد العصر ..
ونصوص هامة مع نهاية 7002

14 **الأسئلة الشفوية**

16 **النشاط الخارجي**

18 **استقبالات**

حدث خلال
سنة
2007



19

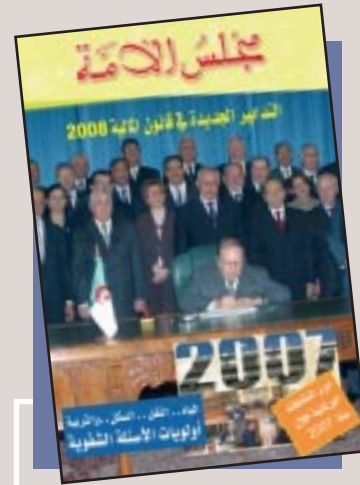
.. والحصاد
الديبلوماسي



30 **متابعات " الصناعة التشريعية في ظل مقتضيات الحكم الراشد "**

32 **المدار البرلماني**

34 **إصدارات**



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي

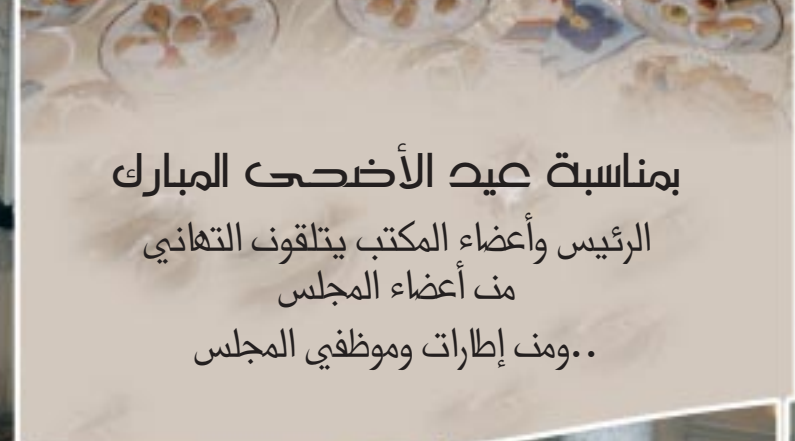
الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عمبروش قط

الخراج :
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - ANEP) روية
Photogravure : Tramaset
رت.م.د : 1112- 2641
الايداع القانوني رقم : 98- 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz



بمناسبة عيد الأضحى المبارك
الرئيس وأعضاء المكتب يتلقون التهاني
من أعضاء المجلس
ومن إدارات وموظفي المجلس



من انشغالات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لعرض الوزير فُسح المجال أمام أعضاء مجلس الأمة لمناقشة النص عبر طرح انشغالاتهم وملاحظاتهم، وكانت أهمها:

1 — لماذا تستمر الحكومة في اعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول بـ19 دولارا أمريكيا رغم اقتراب سعره من المائة دولار من جهة، وتمويل عجز الميزانية من صندوق ضبط الإيرادات من جهة أخرى؟

2 — رغم الوضعية المالية المريحة للبلاد والتي سمحت برفع إعمادات ميزانية التجهيز، إلا أنه لم يسجل إنجاز استثمارات منتجة لخلق إيرادات خارج المحروقات في قطاعات السياحة والصناعة والخدمات الفلاحة... فالإلى متى يبقى الاعتماد الكلي على المحروقات كمورد رئيسي للخزينة؟

3 — لماذا لم يعمم إجراء تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية لبناء سكنات بالنسبة للمتضررين بفعل الزلزال في كل الولايات؟ ولماذا لم يتم تعميم عملية تعويض الشاليهات المنجزة في البلديات المنكوبة إثر زلزال سنة 1980؟

4 — وهل أن تخفيض نسبة فوائد القروض للموظفين لإقتناء سكنات بـ3% يشمل البناء الفردي فقط أم جميع أنواع السكنات بما فيها التساهمي؟

5 — لماذا لم يتم تخفيض الضرائب والرسوم على الكتب والمجلات العلمية الجامعية على غرار الكتب المدرسية؟

6 — ماهي الطريقة المنتهجة من أجل محاربة ظاهرة السلع المغشوشة؟



قانون المالية 2008

التدابير الجديدة

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون المالية لسنة 2008، خلال جلسة علنية عامة عقدها يوم السبت 24 نوفمبر 2007، ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها وزير المالية السيد كريم جودي ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.

أكد وزير المالية كريم جودي خلال عرضه أن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008، يأتي في سياق مواصلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج تنمية ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، واستمرار تطبيق الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الدولة على كافة المستويات، لتحقيق تنمية وطنية شاملة وذلك في ضوء تقديرات تأطير الاقتصاد الكلي والمالي للمشروع.

فقد قدرت إيرادات الميزانية لسنة 2008 بـ1924 مليار دج، مقابل 1831,3 مليار دج سنة 2007 مسجلة ارتفاعا بنسبة 5,1%، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع منتج الجباية العادية المتمثل في منتج الضريبة على مداخيل الأجور وغير الأجور والإيرادات غير الجبائية.

كما ارتفعت نفقات الميزانية إلى 4322,9 مليار دج سنة 2008 مقابل 3946,7 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة قدرها 9,5%.

أما ميزانية التسيير فقد قدرت بـ2018 مليار دج مقابل 1652,7 مليار دج سنة 2007. وميزانية التجهيز قدرت بـ2304,9 مليار دج مقابل 2294 مليار دج سنة 2007.

مضيفا أن تخصيصات الموارد لبرامج الاستثمار ارتفعت إلى 1906 مليار دج، مسجلة زيادة قدرها 4,9% مقارنة بسنة 2007، وتخص 3/4 منها قطاعات الفلاحة والري، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، السكن، التربية والتكوين.

كما تضمن نص القانون المالية لسنة 2008 على عدة تدابير تشريعية وهي:

1 تدابير لفائدة الأسر:

— إعفاء حليب الأطفال من الرسم على القيمة المضافة المقدرة حاليا بـ7%،

— مجانية نقل مرضى الجنوب ومرافقيهم إلى الشمال للاستشفاء،

— تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لبناء السكنات التي لا تتجاوز 2 مليون دج، في حدود 2% لاستخلاف شاليهات زلزال سنة 1980، ويخص ولايات الشلف، عين الدفلى، تيمسليت وتيارت،

— تخفيض فوائد القروض الممنوحة لجميع الموظفين لاقتناء سكن بنسبة 3%.

— منع التنازل عن/أو بيع السكنات الاجتماعية الخاضعة لتمويل الدولة من طرف أصحابها الشرعيين إلا بعد مضي مالا يقل عن 10 سنوات.

2 تدابير لتشجيع النشاط الاقتصادي:

— مسح ديون البلديات إلى تاريخ 31 ديسمبر 2006،

— تخفيض نسب الفوائد على أصناف القروض البنكية المقدرة بـ مليون دج، على ألا تتجاوز 2% لإعادة بناء محلات ذات استعمال تجاري أو صناعي أو حرفي في ولايتي الجزائر وبومرداس التي تهدمت بفعل زلزال 21 ماي 2003،

— رفع سقف الضغط المنخفض أو المتوسط لاستهلاك الطاقة الكهربائية لسكان ولايات الجنوب من 5 إلى 8 آلاف واط، وتخفيض بنسبة 50 لفوترة الكهرباء الذي سبق وأن نص عليه قانون المالية

— تبسيط عملية الاستنباط لتكاليف المقر للمؤسسات الفرعية وذلك باستخلاص جزافيا 10% من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات.

— إلغاء الاقتطاع الساري المفعول عند الاستيراد والمقدر بـ4% من قيمة المواد المستوردة الموجهة لإعادة بيعها على حالها.

4 تدابير لتشجيع طرق تمويل جديدة:

— استبعاد الوعاء من حساب الضريبة على أرباح فوائض القيمة المنجزة عن بيع و/أو رد بيع الأصول في إطار عمليات القرض الإيجاري من نوع Lease Back،

— الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة للقرض الإيجاري بتسوية الاستهلاك الجبائي مع الاستهلاك المالي للقرض لتعزيز شركات القرض الإيجاري،

— الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار القرض الإيجاري،

— الإعفاء من حق التسجيل لتحويل مواد التجهيز والعقارات المكتسبة في إطار عقود القرض الإيجاري.

5 تدابير لمكافحة التهرب الجبائي والتزوير من خلال:

— تحديد قواعد الرقابة على سعر التحويل بين الفروع والشركة الأم،

— حظر استيراد وتصدير البضائع المقلدة.

التكميلي لسنة 2007، وتوسيعه إلى الفلاحين الصغار بالجنوب،

— إدخال تدبير لتقليص آجال تسديد الرسم على القيمة المضافة،

— إدخال تدبير يوضح تاريخ استنباط الرسم على القيمة المضافة،

— إلغاء شروط الترشح للنظام الجبائي لمجموعات الشركات،

— تسجيل تخصيصات ميزانية سنوية بعنوان دعم استغلال المؤسسات والهيئات المختلة ماليا،

— تخفيض التعريف الجمركية لفضبان العجلات المطاطية من 30 إلى 15%،

— تخفيض نجارات الصابون من 30 إلى 15%.

3 تدابير جبائية:

— تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل وتبسيط الإجراءات الجبائية، وذلك من خلال:

□ مراجعة جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا لتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات من 30 إلى 25% الذي أقر سنة 2006.

□ مراجعة بالتخفيض من 15 إلى 10% لنسبة الإخضاع للضريبة المطبقة على حصص الأرباح الموزعة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين، وإبقائها على 15% لغير المقيمين.

تبسيط الإجراءات الجبائية بالنسبة ل:

— إقامة نظام عيني مبسط للخاضعين للضريبة الذي يتراوح رقم أعمالهم ما بين 3 و10 ملايين دج.

رد وزير المالية

أكد السيد وزير المالية في معرض رده على أسئلة أعضاء المجلس أن قانون المالية لسنة 2008 اعتمد على منطلق تعزيز التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية لذا فهو يهدف أساسا إلى :

- إعادة التوازن الإقليمي في مجال المنشآت القاعدية الأساسية،
- تطوير وعصرنة الخدمة العمومية،
- تحسين المحيط الاقتصادي والمالي،
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين،
- التكفل بالحاجيات المتزايدة للشباب في مجال التربية والتكوين والتشغيل .

كما أوضح السيد كريم جودي، وزير المالية أن اختيار السعر المرجعي (19 دولار) كأساس الميزانية لسنة 2008 راجع إلى تأمين تمويل برامج التنمية وتفايدي جعل نفقات التجهيز كمتغير للضبط وذلك على حساب أهداف التنمية من جهة، ومن أجل مساندة السياسة المالية في جوانب استرجاع السيول والتحكم في التضخم وتثبيت نسبة الصرف الحقيقية.

مؤكد أن المشاريع التنموية المختلفة التي شرع فيها في كافة القطاعات الحيوية كالقلاحة والصيد البحري والصناعات الصغيرة والمتوسطة، تهدف على وجه الخصوص إلى ضمان موارد وإيرادات خارج قطاع المحروقات.

مضيفا من جهة أخرى أن التدابير الجبائية المتخذة في مجال تخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة للموظفين لاكتساب السكنات أو بنائها وكذا التدابير الخاصة باستخلاف الشاليهات في المناطق المتضررة من زلزال 1980 تنصب كلها في إطار تدعيم السياسة السكنية.

وفيما يخص مسألة مكافحة الغش وتزوير السلع والبضائع المستوردة والتهرب الجبائي فقد تم التكفل بها من خلال تعميم تكنولوجيات الإعلام ووضع إستراتيجية في مجال التنسيق بين مختلف الجهات المعنية (الجمارك، الأمن الوطني، الضرائب، السجل التجاري، الضمان الاجتماعي...)

مؤكد في الأخير أن قانون المالية لسنة 2008 تضمن عدة تدابير ذات الطابع الاجتماعي لتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين منها على وجه الخصوص، تدعيم المواد الاستهلاكية، الماء والكهرباء ورفع المبلغ الإجمالي للدخل الخاضع للضريبة وإعفاء الكتب المدرسية والجامعية والغنية المتخصصة وكذا الكتب الموجهة للأطفال من الرسوم الجمركية... إلخ



أيتها السيدات، أيها السادة،
قبل قليل صادق مجلسنا على قانون المالية لسنة 2008 .

المصادقة على هذا القانون تستوجب :

- تقديم التهئة للسيد وزير المالية... بل أقول الحكومة... لما لهذا القانون من علاقة بكافة القطاعات الوزارية...

- وهي تقتضي توجيه الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في صناعته إعدادا ونقاشا وتعديلا إلى أن أخذ القانون شكله النهائي الذي قبل قليل صادقنا على مضمونه...

المضمون والمناسبة يشجعنا على إبداء الملاحظة وتقديم الفهم والتعبير عن الرأي في الموضوع... وهذا ما سوف نعمل به بعد أخذ إذنكم...

أيتها السيدات، أيها السادة،

- لقد سبق لنا وقلنا في مناسبة سابقة أن قانون المالية هو عبارة عن وصفة طبية للواقع الصحي للاقتصاد الوطني خلال سنة... وهو بنظر المختصين بمثابة المرأة العاكسة لواقع البلاد في نواحيه الاقتصادية الاجتماعية والثقافية...

- منطلقين من هذا الفهم لقانون المالية فإننا:

- نقول أن قانون سنة 2008 جاء ليكمل الجهد الذي انطلق من فترة.

وهو جاء ليواصل تنفيذ مضمون خطة تنمية طموحة استمدت مرجعيتها من مضمون برنامج الحكومة الذي اعتمد هو الآخر على برنامج السيد رئيس الجمهورية المزي شعيبا.

- وفي هذا المجال نقول أن قانون المالية كسابقه من قوانين المالية... جاء ليؤكد بالأرقام... حقيقة الطموح الذي يتطلع شعب بكامله إلى بلوغه.

- وأن الأرقام المتضمنة الموازنات المخصصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة... مضافا لها الإجراءات التحفيزية للمتعاملين الاقتصاديين... لهي كلها مؤشرات وعوامل تدعو إلى الاطمئنان على المستقبل.

- ..إننا من باب الإنصاف نقول أيضا أن هذا القانون أتى هذه السنة بأحكام عديدة هامة خففت حقا من أعباء كانت تثقل كاهل المواطن.

كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2008

الخيارات واضحة .. والشواهد في الميدان

...وبالتوازي مع هذه الأحكام فقد تضمن القانون المذكور ترتيبات هامة أخرى سوف يترتب عنها تحسن واضح في مداخيل المواطنين... الذين طالما انتظروهم.

إننا إذ نبارك هذه الخطوات فإننا ندعو إلى ضرورة الاستفادة من الواقع المالي المريح للبلاد، لتحسين أوضاع المواطن المعيشية واستخدامه في الاتجاه الذي يؤمن مستقبل الأجيال في بلادنا.

...نود بالمقابل أن ننتهز الفرصة المتاحة أمامنا لكي نقول أن تحسن أوضاع بلادنا المالية... وتزايد احتياطي مخزونها النقدي هو أمر جيد نرتاح له... غير أن المبالغة في التذكير به والترويج له... لهو أمر... الحكمة وصواب الرأي يقتضيان الاعتدال في استعماله... وإن كانت هذه الوفرة تستحق التنويه بكل من ساهم في تأمينها وخاصة في تنوع مصادرها...

لن أكرر ما سبق أن أبرزتموه، سيداتي سادتي، في تدخلاتكم... وأنا أنقاسم القناعة معها أو على الأقل مع مجملها... لقد عبرتم عن حقيقة واقع مجتمعنا في جوانبه المريحة والأقل راحة... ومع ذلك فإننا للأمانة نقول:

- إن الجزائر كما تبينه المعطيات الرقمية والمشاريع المسجلة... لتؤكد (إن) كان الموضوع يحتاج إلى تأكيد... أن هذه المعطيات تثبت أن الجزائر تتقدم وهي تتقدم في كافة الميادين... وعلى كافة الأصعدة...

ومهما قيل فإنها تحقق النجاحات تلو الأخرى وعلى كل الأصعدة...

...إنها حقائق جاءت أحكام وأرقام الميزانية التي صادقنا عليها قبل قليل لتؤكدها... وهي جاءت لتثبت حقيقة التوجه الواعد الذي ينتظر الجزائر... في ظل التغيير مع الاستمرارية... التغيير لما هو أحسن والاستمرارية فيما هو أضمن للمستقبل...

أيتها السيدات، أيها السادة،

المصادقة تأتي متزامنة مع موعد هام تعرفه الساحة الوطنية في هذه الأيام... إنه موعد 29 نوفمبر.

إننا ننتهز الفرصة المتاحة أمامنا لكي نقول:

للفائزين المنتظرين - من الآن - أن عملاً كبيراً ينتظركم وأن الدولة قد وفرت الاعتمادات المالية الضرورية لتحقيق شروط التنمية التي تتطلعون إلى تحقيقها تماشياً مع الوعود التي أعطيتها لمن انتخبكم...

- الإسراع في إصلاح الجباية المحلية والبنكية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرع فيها، ومواصلة تبسيط الإجراءات الجبائية بما يضمن تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمهن الحرة،
- وضع الآليات اللازمة لمراقبة السوق الموازية للعملة الصعبة والتحكم فيها،

- تدعيم البحث العلمي والارتقاء به لجعله مرفقا من مرافق النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد،

- تدعيم النقل المدرسي، لاسيما في المناطق

النائية والجبالية وكذا تدعيم المطاعم المدرسية وتحسين نوعية الوجبات الغذائية المقدمة للتلاميذ،
- مواصلة تدعيم وتشجيع تصدير المنتجات الوطنية وتفعيل دور الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج في هذا المجال،

- الحرص على التطبيق الصارم للمادة 83 من قانون المالية المتعلقة بمنح الامتياز للأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة وتحديد المناطق المحرومة المنصوص عليها تحديدا دقيقا،

لكننا ندعو الحكومة التي وفرت هذه الاعتمادات، نقول لها أن مسؤوليتها لا تنحصر في توفير شروط نجاح الانتخابات وتخصيص الاعتمادات بل هي مطالبة (كما وعدت بذلك) بمراجعة نصوص القوانين التي من شأنها تسهيل أداء المنتخبين ونعني بها خاصة قانون البلدية وقانون الولاية وقانون الجباية المحلية...

وفي كل هذا يبقى المواطن مطالباً باستغلال الفرصة المتاحة أمامه لكي يشارك بقوة في الموعد الانتخابي القادم وأن يختار بالمناسبة ممثليه الأجدر بتمثيله في المجالس البلدية والولائية...

أيتها السيدات، أيها السادة،

- قانون مالية 2008 أعطى صورة صادقة عن واقع البلاد وبين اتساع الآفاق الواعدة التي تنتظرها... خاصة بعد انطلاق المشاريع الكبرى المولدة لمناسب الشغل والمساهمة في خلق الثروة... ما يمكن قوله بصفة عامة هو أن الجزائر على الرغم من كل المشاكل التي تواجه الواحد والآخر فيها... فإنها تسجل كل يوم النتائج الإيجابية وفي جميع الأصعدة...

- إنها حقيقة يشهد بها البعيد قبل القريب ويؤكدها كل من تابع مسيرة تنمية بلادنا وكل من يزور مدننا وقرانا.

إنها حقيقة أكدها ويؤكدها حتى أولئك الذين (التردد كان يحكم سلوكهم)... إنهم ذات الناس الذين يأتوننا اليوم ويعبرون عن الرغبة في العمل والاستثمار وتعزيز التعاون... إنهم أيضا نفس الأطراف الذين يؤكدون لنا ولغيرنا بأن أوضاع الجزائر الاقتصادية تدعو حقا إلى التفاؤل...

...فأين كنا...؟ وأين نحن اليوم!!.. فلنتذكر هذا... وننقل لأنفسنا أبعد هذا كله نختر خيارا آخر غير ذلك الذي من ثماني سنوات اخترناه؟

السيد وزير المالية، في الأخير نود أن نجدد لكم التهئة ومن خلالكم لكافة أعضاء الحكومة. ونتمنى لكم التوفيق ونبدي لكم الاستعداد للعمل معكم في كل ما من شأنه أن يحقق عمليا مضمون هذا القانون الهام... ويحقق التقدم والرفاه لشعبنا...

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من توصيات اللجنة

الإسراع في إصلاح الجباية المحلية والبنكية

بعد الاستماع لرد الوزير، اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد ميلود حبشي، رئيس اللجنة يوم الخميس 22 نوفمبر 2007 وأعدت تقريرا تكهيبيا صادقت عليه تضمن التوصيات التالية:

- التكفل بتنمية المناطق الجبلية والحدودية وتخصيصها بمخططات تنموية ضمن البرامج القطاعية على غرار المناطق الصحراوية والهضاب العليا،
- تقديم عرض سنوي من قبل محافظ بنك الجزائر أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة النقدية للبلاد،
- الإسراع في إدخال التعديلات اللازمة على القانون الإطار المتعلق بقوانين المالية بما يجعله متلائما مع الوضع الراهن واستكمال إعداد قانون ضبط الميزانية.

قضايا التنمية والوضع الإجتماعي في صدارة الإهتمام

السيد عبد القادر كمون،
جبهة التحرير الوطني :



أكد رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني السيد عبد القادر كمون أن "البلد يعرف حركة تنموية شاملة وهائلة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يستدعي اليقظة والالتزام لمواكبة هذه الحركة وسد كل الثغرات ومعالجة كل السلبيات من أجل أن تبني هذه التنمية على أسس صحيحة تضمن لها الديمومة".

مضيفا أنه بالرغم من الإيجابيات التي يحملها قانون المالية لسنة 2008، إلا أنه

مبني على عجز مالي سببه تذبذب الجباية البترولية الناتج عن عدم تغيير السعر المرجعي في ضبط الميزانية والذي بقي ثابتا لمدة سنتين. وأن سياسة الإصلاحات الجذرية التي مست مختلف القطاعات لاسيما النظام البنكي والمصرفي تبقى بطيئة حسب التقديرات والإحصائيات وأن النظام البنكي لا يزال حبيس آليات التسيير التقليدية المرتبطة بالقرارات الإدارية، داعيا في نفس السياق إلى إزالة كل العراقيل وفتح المجالات أمام عمليات التمويل المثمرة عن طريق تفعيل سياسة تسيير الموانئ ومراقبتها مع ضمان اعتماد المرونة من أجل جلب وتشجيع المستثمرين.

وفي مجال السكن ثمن السيد عبد القادر كمون تخفيض نسبة الفوائد على القروض وكذا التدابير الخاصة بالإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تملك السكنات الاجتماعية بمختلف أنماطها.

كما ثمن رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني القرار الذي اتخذته الحكومة والقاضي بزيادة الأجور لفائدة العمال وتسوية أجورهم المتأخرة، وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي من جهة والحفاظ على مناصب الشغل الدائمة من جهة أخرى.

داعيا - في ذات السياق - إلى تضافر الجهود واستغلال كل الطاقات للتكفل الأمل بانشغالات واحتياجات فئة الشباب من أجل الحد من ظاهرة الهجرة عن طريق ركوب البحر .

أما فيما يخص الاستثمار فقد أكد السيد عبد القادر كمون أنه يجب توفير الأرضية الملائمة للاستثمار وذلك بتوفير كل التسهيلات الممكنة باتخاذ جملة من التدابير والحلول للمشاكل القائمة.

مؤكداً في الأخير أن قانون المالية لسنة 2008 بالرغم من النقائص إلا أنه يعتبر مشروعا هادفا وواقعيا متمنيا توفير كل الآليات لتنفيذه.

السيد عمار مهدي،
الثلاث الرئاسي :



أكد رئيس الكتلة البرلمانية للثلاث الرئاسي على أهمية قانون المالية لما يتضمنه من إجابات لانشغالات وتساؤلات المواطنين، ومن ثم في التخطيط المحكم والإيجابي لكل ما يتصل بحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث أثنى السيد عمار مهدي على مسألة تصفية العقار وعدم التنازل عن ممتلكات الدولة إلا بعد الوفاة والسهر على تطبيق القواعد المتعلقة بنزع

الملكية من أجل المنفعة العمومية، كما نوه بالإجراء الجديد المتمثل في إعفاء البذور الخاصة بإنتاج المواد الغذائية من الرسوم الجمركية .

ودعا إلى سد الثغرات والنقائص التي تمس بالدرجة الأولى قانون الإجراءات الجبائية وضرورة التخلي عن الوسطاء والوكالات في التعامل الجبائي والمالي وما ينجر عنه من انحرافات تتصل بالفساد الإداري. كما أكد أن من السلبيات التي يجب علينا تداركها وتجنبها كثرة الصناديق الخاصة والتي كثيرا ما تتعقد أساليب رقابتها ومحاسبتها، مطالبا بإعادة النظر في تمويل البنوك بما يتماشى وسياسة القرض الموجه للمواطن.

كما تحدث السيد عمار مهدي عن سياسة الدينار الرمزي والتي أصبحت -حسبه- تثير الحساسية لما أثبتته تجارب الماضي من فشل ذريع مؤكدا أنه لا يمكن التفكير في منح الامتيازات لمشاريع الاستثمار بالدينار الرمزي ما لم نوضح مفهوم الدينار الرمزي في سنة 2008.

وعن مسألة البلديات المنكوبة إثر الزلزال والكوارث الطبيعية ومنها زلزال الشلف عام 1980 وزلزال العاصمة وبومرداس عام 2003 تساءل رئيس الكتلة البرلمانية للثلاث الرئاسي عن المنطق الذي يفسر به عند التحدث بعد 27 سنة لتعويض منكوبي الشلف؛ مطالبا بضرورة تصفية ديون البلديات وطي ملفها بصفة نهائية.

أما بخصوص التعاون الدولي فقد أكد السيد عمار مهدي أن قانون المالية يتجاوب وينسجم مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة لذا يستوجب الإسراع في تفكيك التعريفات الجمركية وإنهاء العمل بها تدريجيا.

مؤكداً في الأخير على أن الإرادة السياسية متوفرة وأن جميع الشركاء للسلطات العمومية وكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين مطالبين بالإسهام في إنجاح تطبيق نص القانون من أجل إنجاح السياسة الاقتصادية الوطنية .

السيد ناصر بوداش،
التجمع الوطني الديمقراطي :



أكد رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن مناقشة قانون المالية يعتبر فرصة سنوية سانحة للتطرق لأوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية بإيجابياتها وسلبياتها.

فأما فيما يخص الإيجابيات التي يحتويها النص هو غياب المزيد من الضرائب التي تثقل أعباء النشاط الاقتصادي وتزيد من متاعب المواطنين.

كما أن تعبئة الإمكانيات اللازمة والمطلوبة التي وضعتها الحكومة من أجل تجسيد البرنامج الخماسي وكذا برنامج الهضاب والجنوب من شأنها أن تحفز وتيرة إنجاز تلك المشاريع المبرمجة.

مضيفا أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي سجل بارتياح الزيادة المالية في شبكة الأجور الجديدة للتوظيف العمومي من جهة، ورفع الإعتمادات المالية الموجهة لبعض الشرائح المعوزة في إطار التضامن الوطني .

أما عن النقائص التي يجب الإفصاح عنها يضيف السيد ناصر بوداش ويتصدرها مشكل البطالة الذي مازال ينتظر الحل ويؤدي بنا للحديث عن الاستثمار كونه - حسب رئيس الكتلة- المصدر الوحيد لخلق المزيد من الثروة ولتوفير المزيد من مناصب الشغل وبالتالي توفير مداخل للمواطن وتحسن الأوضاع الاجتماعية. خاصة ونحن نسجل تدهور النسيج الصناعي وقدراتنا الفلاحية . مضيفاً في نفس السياق أن الحكومة لم تأت بالتدابير لتشجيع الإنتاج الفلاحي، فبدلاً من تخفيض الضرائب على البذور المستوردة أو على الآلات الفلاحية، تم تخفيض الضرائب ظرفياً لاستيراد البطاطا .

داعياً إلى الأخذ بعين الاعتبار الإعتمادات السنوية التي تمنحها الدولة للصناديق الخاصة لدعم الفلاحة وضرورة تقييم وتحليل وتدقيق النتائج ومقارنتها بالدعم المالي، فالزيادات الفاحشة لبعض المنتوجات الزراعية برهنت على فشل السياسات والبرامج المطبقة في هذا القطاع .

كما تساءل عن أسباب غياب إجراءات لتخفيض كلفة قروض الاستثمار، وعن قلة القروض البنكية الموجهة للإستثمار في حين تحوز بنوك بلادنا على أكثر من 1000 مليار دينار

مؤكداً في الأخير أن التجمع الوطني الديمقراطي ينتظر التدابير التي بإمكانها دفع وتيرة المؤسسات الاقتصادية الوطنية وتعوض المنهج الحالي الذي يشجع بإفراط استهلاك المنتج الخارجي .

السيد فريد هباز،
حركة مجتمع السلم :



أكد رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم خلال مداخلة أنه بالرغم من الإنجازات العادية والإستراتيجية كعودة الأمن والاستقرار إلى بلدنا، انخفاض المديونية الخارجية، السدود ومحطات التحلية، بناء الجامعات والثانويات والمؤسسات التربوية، تقدم إنجاز مشروع ميتو العاصمة، انخفاض المديونية الخارجية، تقدم إنجاز المشاريع السكنية في مشروع رئيس الجمهورية وغيرها من الإنجازات، إلا أن

المتصفح لواقع البلاد وواقع الشباب والفلاحين وحالة المنظومة التربوية والصحة وارتفاع أساسيات الحياة ومن جانب آخر ارتفاع سعر برميل البترول يجد أن الميزان يعرف عجزا .

ليتطرق بعدها إلى بعض من مواد نص قانون المالية لسنة 2008 والتي ضمنها ببعض من اقتراحات الكتلة من أجل استكمال النقص التي تحتويها واجتناب سلبياتها .

لينهي مداخلة بتقديم جملة من الاقتراحات العملية من أجل الترقية التنموية وهي :

- اقتراح ملتقى دولي في ولاية الوادي بين قطاعات الصحة، الموارد المائية، البحث العلمي، حول التيفوييد ولشمانيز وأمراض السرطان على غرار الملتقيات المعهودة،

- اقتراح إسناد مؤسسة دعم تشغيل الشباب إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- اقتراح إنشاء المجلس الوطني للشباب تدرس من خلاله قضايا الشباب الإستراتيجية،

- اقتراح أن تتكفل الحكومة وعن طريق الولاية بإنشاء مرفق استراحة واستجمام للعائلات والأطفال، في كل ولاية ينشأها مستثمرون بدعم الدولة، وقروض البنوك بهامش الخدمات البنكية فقط ومشاركة المستثمر ولهذه الحالة تباع الأرض بالدينار الرمزي،

- اقتراح برمجة ولو على المدى المتوسط طريق سيار بسكرة ورقلة لربط الشمال بالجنوب من أجل دعم التنمية وتوفير اليد العاملة،

- دعوة الحكومة إلى السعي لإيجاد آلية لرقابة الدعم الفلاحي لبلوغ الهدف المنشود منه.

نظام محاسبي يلائم اقتصاد العصر..



صادق أعضاء مجلس الأمة يوم السبت 03 نوفمبر 2007 على نص القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.

أوضح وزير المالية السيد كريم جودي خلال عرضه لنص القانون المتضمن عصنة النظام المحاسبي المالي ومواكبة التحولات الحاصلة في هذا المجال، من خلال تقريبه من الممارسة العالمية وضمان الشفافية للحسابات مما يؤدي إلى استتباب واسترجاع الثقة خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عمليات الشراكة.

كما أشار إلى أن هذا النص جاء لتدارك النقائص المسجلة في الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 المتضمن المخطط الوطني المحاسبي، وإصلاح هذا المخطط الذي لم يعد قادرا على مواكبة التحولات الجارية في البلاد في مجالات كثيرة، لاسيما في مجال تمكين المستثمرين والمسيرين من المعلومة المالية الشفافة لاستغلالها بشكل مباشر.

أما عن أهم ما يتميز به النظام المحاسبي المالي الجديد - حسب الوزير- هو:

- تمكين المحاسبة من مرجعية تعمل على أساسها ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، ومن إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

- وضع مبادئ وقواعد واضحة توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها، وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإرادي وغير الإرادي بالقواعد وتسهيل مراجعة الحسابات.

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، بما يمكنهم من الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

- تعزيز مهنتي محافظ الحسابات والخبير المحاسب واستعادة مصداقيتهما.

نص القانون

يهدف نص القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب

النص " المحاسبة المالية "، وكذا شروط وكيفية تطبيقه من خلال 43 مادة .

تطبق أحكام هذا النص على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي مسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، في حين استثنى النص تطبيق هذا الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. وسيدخل نص النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير سنة 2009.

انشغالات أعضاء المجلس

طرح أعضاء المجلس خلال جلسة المناقشة جملة من الأسئلة والملاحظات تمحورت حول مايلي:

- هل مهلة سنة المحددة لتطبيق هذا النص كافية للتعريف بمضمون النظام المالي المحاسبي الجديد؟

- لماذا لا يشمل النظام المحاسبي المالي الجديد كل المؤسسات عامة كانت أو خاصة؟

- أحالت المادة (7) من هذا النص القانون تحديد مبادئ النظام المحاسبي المالي

الجديد على التنظيم، في حين أن هذه الصلاحيات من اختصاص المشرع .

رد الوزير

أوضح وزير المالية السيد كريم جودي خلال رده على إنشغالات أعضاء مجلس الأمة، أنه تم إتخاذ خلال هذه المهلة المحددة لتطبيق هذا النظام الجديد، كافة التدابير اللازمة لضمان التطبيق السليم لهذا النظام في الأجل المحددة لذلك، أهمها تنظيم ملتقيات وندوات تحسيسية وتكوينية مع كافة المتعاملين والمختصين في هذا المجال وكذا إعداد النصوص المشار إليها في نص القانون.

بخصوص عدم إخضاع المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كالمستشفيات والجامعات والدواوين لهذا النظام، أشار الوزير أن هذه الأخيرة تخضع لقانون المحاسبة العمومية الذي هو قيد المراجعة.

أما عن مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد أوضح أنها محددة في المادة (6) من نص القانون وأن الإحالة على التنظيم تخص المسائل التقنية فقط.

..نشر وإشهار الحسابات السنوية للمؤسسات التجارية

على ضوء مجريات المناقشة، أعدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تقريرا تكهليا خلال الاجتماع الذي عقده برئاسة السيد ميلود حبشي، رئيس اللجنة وصادقت عليه، يحتوي على التوصيات التالية:

- ضرورة مراقبة تطبيق هذا النظام الجديد بتأطير ذي الخبرة الكافية،

- ضرورة السهر على تكييف القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مع أحكام القانون الجديد،

- العمل على ترقية وضمان الشفافية في نشر وإشهار الحسابات والحصائل السنوية للمؤسسات التجارية المعنية،

- السعي لتجنيد كل الهيئات المختصة لاسيما منها المنظمات المهنية للمساهمة في إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد،

- مواصلة الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة بالنظام الجديد وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب.

ونصوص هامة مع نهاية 2007



- 1- ناقش مجلس الأمة خلال أيام 24 و25 ديسمبر 2007 وصادق يوم الأربعاء 26 ديسمبر 2007، خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة على نصوص القوانين التالية:
- 2 - نص القانون المتمم للقانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية،
- 3 - نص القانون المعدل والمتمم للقانون الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني،
- 4 - نص القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

الجلسة حضرها وزراء القطاعات المعنية وهم على التوالي وزير الموارد المائية، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزير النقل، وزير التربية الوطنية، وبحضور وزير العلاقات مع البرلمان.

دقيقة صمت ترحماً على ضحايا الاعتداءين الإرهابيين



تلقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، عدة برقيات من رؤساء برلمانات وأمناء وشخصيات من الدول الشقيقة والصديقة نددوا من خلالها بالاعتداءين الإرهابيين اللذين ضربا يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 2007 الجزائر العاصمة معبرين فيها عن مواساتهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري.

برقيات تعازٍ . ومواساة

وقد وردت هذه البرقيات من:

- السيد Pier Ferdinando Casini، رئيس للاتحاد البرلماني الدولي
- السيد Anders B. Johnsson، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
- السيد عبد الله عبد القدير، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي
- الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
- السيد محمد العفيف شيبوب، رئيس مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي .
- السيد محمد جاسم الصقر، رئيس البرلمان العربي الانتقالي .
- السيد خليفة بن أحمد الظواهري، رئيس مجلس النواب البحريني
- السيد عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب السابق في الجمهورية العربية السورية.
- السيدة Rudi Ubeda، رئيسة مفوضية العلاقات مع دول المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي
- السيد Claude Domeizel، رئيس المجموعة البرلمانية للصدقة الفرنسية الجزائرية
- السيناتورة Durrieu Josette، عن الغرفة البرلمانية الثانية الفرنسية
- السيد فؤاد المبرع، رئيس مجلس النواب التونسي.

جدد السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة في الجلسة العامة التي انعقدت يوم الاثنين 27 ديسمبر 2007، إدانة واستنكار المجلس للاعتداء الإرهابي الدموي الذي استهدف الجزائر العاصمة مترحماً على أرواح الضحايا ومعبراً عن كامل التضامن والمواساة مع المصابين، وقد وقف أعضاء المجلس في هذه الجلسة وقفة ترحم على أرواح الضحايا . .

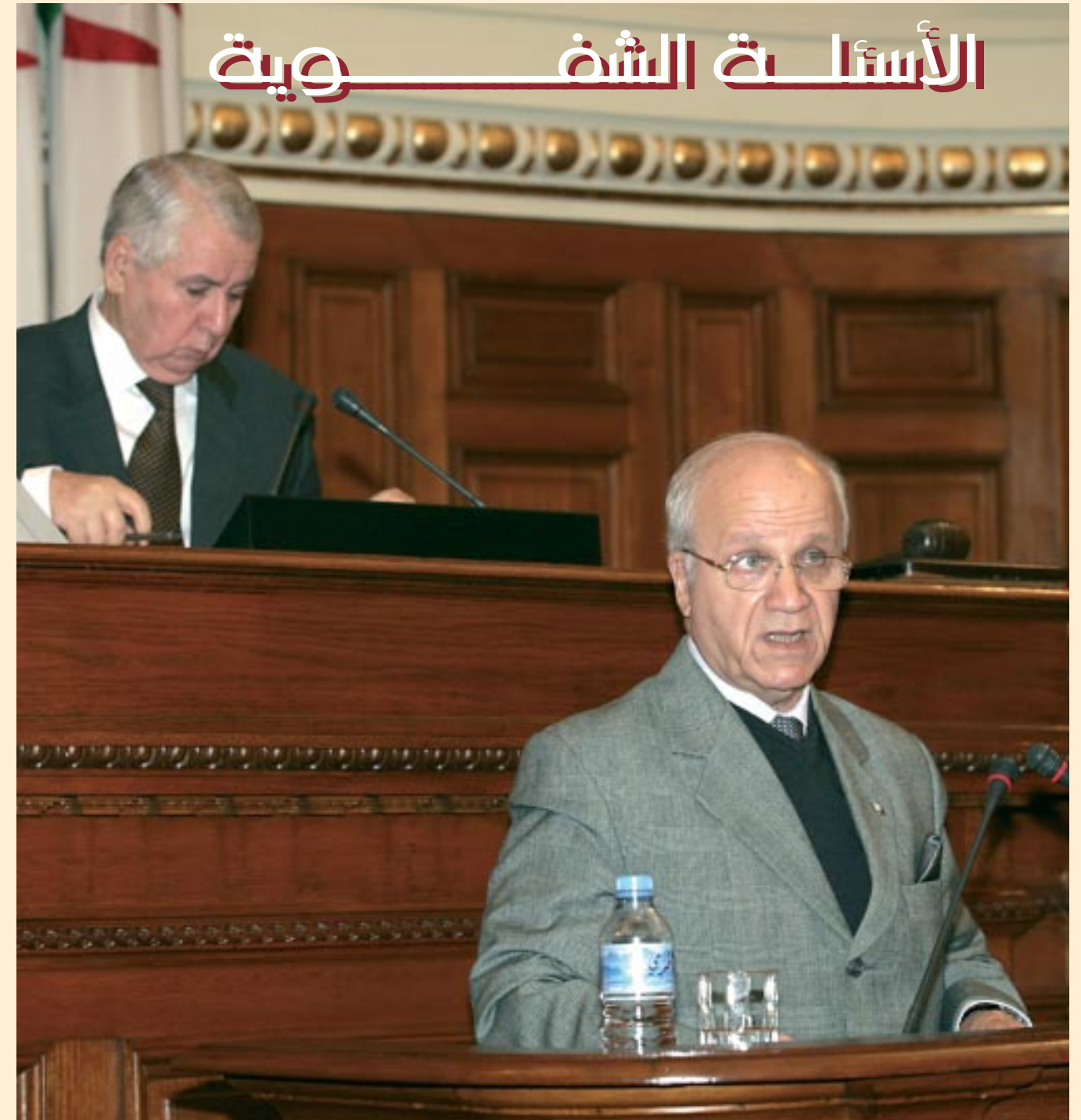
للتذكير فإن مجلس الأمة كان قد أصدر بيان إدانة وتنديد بالاعتداءين الإرهابيين هذا نصه:

مرة أخرى أقدمت أيادي الإرهاب الأثمة على اقتراح جريمة بشعة ضد الشعب الجزائري، في يوم من أيام الجزائر الذي تحيي فيه حدثاً وطنياً كان محطة هامة في كفاح الشعب الجزائري وعشبة إحيائه لتعيد الأضحى المبارك.

وإن مكتب مجلس الأمة إذ يدين بقوة هذا الاعتداء الإرهابي الجبان الذي يكشف تمادي الجماعات الإرهابية في نهجها التدميري الحاقده على الجزائر وشعبها المسلم، يقف بكل خشوع ترحماً على ضحايا الاعتداء، ويتقدم بخالص العزاء والمواساة لذويهم وأقاربهم كما يعرب عن تعاطفه وتضامنه مع الجرحى والمصابين ويدعو الله عزوجل أن يمن عليهم بالشفاء العاجل . . .

إن مكتب مجلس الأمة يؤكد بأن هذه الأعمال البشعة وكسابقاتها لن تؤثر ولن تحيد الجزائر السائرة على نهج الإجماع السياسي حول المصالحة والتنمية ويشدد على ضرورة التحلي باليقظة وتفويت الفرصة على هؤلاء الإرهابيين المجرمين الذين لن يبلعوا مراميهم الهدامة في جزائر قوية بشعبها ومؤسساتها وثابتة بفضل رصيد تضحياتها.

الأسئلة الشفهية



الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ثم خلفه السيد محمد مداني مويسه نظراً لطارئ استدعى غياب رئيس المجلس للقيام بالتزامات استقبال المبعوث الخاص، للرئيس الزامبي السيد ليفي بانزيك مواناواسا وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري.

كما عقد مجلس الأمة يوم الخميس 24 جانفي جلسة مخصصة للأسئلة الشفوية لم تتسن متابعتها لضغوط مواعيد الأعداد والطباعة وستعود إليها المجلة في العدد القادم.

- 1 بوجمعة صويلح وزير الشؤون الخارجية
- 2 بوزيد لزهارى وزير العدل حافظ الأختام ونيابة عنه رشيد عساس وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- 3 مسعود بدوحن وزير الموارد المائية ونيابة عنه بومسلات تهاى وزير التربية الوطنية،
- 4 مسعود عميار وزير النقل ونيابة عنه عبد الله سدراتي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .
- 5 مسعود قمامة وزير النقل،
- 6 الحاج العايب وزير السكن والعمران،
- 7 علي قدور دواجي وزير السكن والعمران.

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 27 ديسمبر 2007، جلسة عامة خصصت لطرح أسئلة شفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة على عدد من أعضاء الحكومة وخصت القطاعات التالية: الشؤون الخارجية، العدالة، الموارد المائية، النقل، التربية الوطنية، البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، السكن، التشغيل. وقد طرحها على التوالي السادة أعضاء مجلس الأمة:

اجتماع اللجنة البرلمانية العربية لتطوير عمل وتسيير الإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد عبد الله رقيق، عضو مجلس الأمة في اجتماع اللجنة البرلمانية العربية لتطوير العمل وتسيير الإتحاد البرلماني العربي، المنعقد بالعاصمة السورية دمشق يومي 25 و 26 نوفمبر 2007.

- ناقش البرلمانيون العرب المواضيع التالية :
- 1- اقتراحات حول التعديلات الخاصة بـ:
 - ميثاق الإتحاد البرلماني العربي،
 - النظام الداخلي للإتحاد البرلماني العربي،
 - 2 - الهيكل الإداري للأمانة العامة للإتحاد (تحديث وعصرنة الأداء).
 - 3 - العلاقة بين الإتحاد البرلماني العربي والشعب الأعضاء وسبل تعزيزها وتحسينها.
 - 4 - العلاقات الإقليمية والدولية للإتحاد البرلماني العربي وكيفية تفعيلها.

الملتقى الجهوي الثالث حول العمل البرلماني



شارك وفد من إدارات مجلس الأمة يتكون من السادة بلقاسم بوشمال، المدير العام للمصالح التشريعية، عمار بخوش، مدير دراسات مكلف بالإعلام، مولاي عبد الله سفيان، مكلف بالدراسات والتلخيص مسؤل خلية السعي البصري، في فعاليات الملتقى الجهوي الثالث حول العمل البرلماني المنعقد بتونس

اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان بالجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة APEM

شارك السادة محمد بن جديدي، رئيس لجنة الثقافة، الإتصال الشببية والسياحة بمجلس الأمة وطرباقو أحمد، عضو مجلس الأمة، في اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان بالجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة (APEM) المنعقد بمقر البرلمان الأوروبي (بروكسل) يوم 26 نوفمبر 2007.

تبادل أعضاء اللجنة خلال الاجتماع وجهات النظر حول القضايا النظامية، كما تدارسوا المواضيع التالية:

- الإتحاد المتوسطي،
- مداخلة لكاتب الدول الفرنسي للشؤون الأوروبية حول:
- أحكام الإعدام
- الوضع الحالي في لبنان

وقد تبع اجتماع اللجنة السياسية اجتماع فريق الجمعية الخاص بمراجعة قوانين عمل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية يوم 27 نوفمبر 2007.

للعلم فإن الجمعية السياسية، الأمن وحقوق الإنسان هي إحدى اللجان الثلاث للجمعية البرلمانية الأورو- متوسطة (APEM) المعلن عنها في الدورة التأسيسية بأثينا في مارس 2004.

قمة الإتحاد الأوروبي مع الإتحاد الإفريقي

شارك السيد مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة، ورئيس اللجنة الدائمة للنقل، الصناعة، الإتصال، الطاقة، العلوم والتكنولوجيات بالبرلمان الإفريقي، في فعاليات قمة الإتحاد الأوروبي مع الإتحاد الإفريقي المنعقد بالعاصمة البرتغالية (لشبونة)، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 ديسمبر 2007.

للعلم فقد تم تنظيم اجتماع بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الإفريقي بمناسبة هذه القمة يوم 07 ديسمبر 2007.

الملتقى الثاني للهيآت البرلمانية المصنفة بالمساوات بين الجنسين

شارك السيد خالد كرزابي، عضو مجلس الأمة في اجتماعات الملتقى الثاني للهيآت البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين المنعقد بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 08 ديسمبر 2007.

وقد تدارس برلمانيو الإتحاد البرلماني الدولي عدة محاور تخص موضوع " المرأة والعمل" وتمثل فيما يلي:

- المرأة والعمل: التطورات والتحديات الهامة،
- التغييرات التي عرفها عالم الشغل في ظل العولمة،
- التمييز في مجالات العمل: قديما وحديثا،
- كيفيات تدعيم الاستقلال الاقتصادي للمرأة،
- كيفيات تدعيم الحماية الاجتماعية للمرأة في ميدان العمل.

المنتدى السنوي الأول للشباب العربي

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي، في أشغال المنتدى الأول السنوي للشباب العربي وذلك أيام 20/21/22 نوفمبر 2007.

المنتدى الذي شاركت فيه عشرون دولة عربية انتهى إلى عدد من التوصيات من بينها تطوير التشريعات الوطنية والإقليمية التي تسهل انتقال المواطنين ولاسيما الشباب بين البلدان العربية وتشجيع السياحة الشبابية وبيوت الشباب .. ودعم التنسيق والشراكة والتعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية.

الاجتماع الأول للجنة السلام وحل الصراعات برابطة مجالس الشيوخ، والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك السيدان سليمان جيلالي، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية وكريم عباوي، مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، في الاجتماع الأول للجنة السلام وحل الصراعات برابطة مجالس الشيوخ الشورى، والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي المنعقدة بأبوجا (نيجيريا) خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 ديسمبر 2007.

للعلم فإن هذه اللجنة تتشكل من ممثلي أربعة عشر مجلس من المجالس الأعضاء في الرابطة وكان المؤتمر الثاني للرابطة المنعقد بصنعاء في الفترة الممتدة من 07 إلى 09 ماي 2007 قد أقر تأسيسها.

وفد من مجلس الأمة في زيارة إعلامية لمقر منظمة الحلف الأطلسي

قام وفد عن مجلس الأمة بزيارة إعلامية إلى مقر منظمة الحلف الأطلسي ببروكسل (بلجيكا) وذلك بدعوة من الحلف الأطلسي وذلك يوم 13 ديسمبر 2007.

يتكون الوفد من السادة:

- 1 مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيسا للوفد
- 2 مسعود معيار، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني
- 3 بلخير سعدي، مقرر لجنة الدفاع الوطني
- 4 عبد الله سدراتي، عضو مجلس الأمة
- 5 رشيد عساس، عضو مجلس الأمة
- 6 محمد مباركي، عضو مجلس الأمة
- 7 حسين داود، عضو مجلس الأمة.

النشاط الخارجي بالتنسيق مع مصلحة العلاقات الخارجية

اجتماع اللجنة المنبثقة عن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان المجتمعت

البحث عن تشريعات وقوانين الاستثمار في الوطن العربي

شارك السيد محمد الطيب سناي، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي في اجتماع اللجنة المنبثقة عن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان المجتمعة، والمنعقد بالمنامة (البحرين) يوم 12 ديسمبر 2007 .

الاجتماع خصص لدراسة وبحث تشريعات وقوانين الاستثمار في الوطن العربي.

الذكرى الخمسين لمشاركة المرأة المصرية في البرلمان



شاركت السيدة دليلة حليلو، عضو مجلس الأمة في الذكرى الخمسين لمشاركة المرأة المصرية في البرلمان المنعقدة يوم 05 ديسمبر 2007 بمقر المجلس القومي للمرأة بالجمهورية العربية المصرية.

للعلم فإن هذه الاحتفالية تقام بمبادرة من المجلس القومي للمرأة الذي ترأسه السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية المصرية.

استقبالات الرئيس

رئيسة المجلس
البرلماني لجنوب
إفريقيا



استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 25 نوفمبر 2007، السيدة Baleka Mbete، رئيسة المجلس البرلماني لجنوب إفريقيا.

المحادثات تمحورت خصوصا حول تعزيز العلاقات الجزائرية _ الجنوب إفريقية وهي اللقاء كان فرصة أيضا لاستعراض أهم القضايا الدولية والجهوية ذات الاهتمام المشترك.

وفد عن الجمعية البرلمانية لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي



جرت يوم الاثنين 17 ديسمبر 2007 بمقر مجلس الأمة محادثات جمعت وفد مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس و وفد الجمعية البرلمانية لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي (O.S.C.E) برئاسة السيد Goran LENNMARKER، رئيس الجمعية.

في بداية هذا اللقاء جدد السيد Goran LENNMARKER تنديد وتعازي الجمعية البرلمانية لـ O.S.C.E للجزائر بعد العمليات الإرهابية التي شهدتها العاصمة يوم 11 ديسمبر 2007 وسلم لرئيس مجلس الأمة رسالة تعزية رسمية من قبل الجمعية.

استقبالات نواب الرئيس

رئيس البرلمان العربي الانتقالي



استقبلت يوم السبت 08 ديسمبر 2007 السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس البرلمان العربي الانتقالي السيد محمد جاسم الصقر.

المحادثات التي جرت خلال هذا اللقاء تمحورت حول علاقات التعاون بين البرلمانات العربية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية

السفراء

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 06 نوفمبر 2007 ، السيد Robert S. Ford ، سفير الولايات المتحدة الأمريكية.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الجزائرية الأمريكية وسبل تطويرها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل وتم التركيز على ضرورة تفعيل التعاون في المجال البرلماني بتكثيف الحوار ليشمل كل الميادين التي تهم البلدين خدمة لتعزيز العلاقات الجزائرية الأمريكية.

سفير إيطاليا بالجزائر

واستقبل يوم الأحد 11 نوفمبر 2007 السيد CANTINI Giampaolo، سفير إيطاليا بالجزائر.

خلال اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الثنائية والعوامل المساعدة على تطويرها وتثمين المبادرات الاستثمارية للمؤسسات والشركات التي تعد بمثابة الجسور لتعزيز التعاون الاقتصادي.

رئيس مجلس الأمة تبادل مع السفير الإيطالي وجهات النظر حول عدد من القضايا التي تهم الفضاء الأورومتوسطي ودور البلدين في مسائل الأمن والتنمية في المنطقة.

سفير مصر بالجزائر

واستقبل يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2007 السيد عبد العزيز شوقي سيف نصر ، سفير مصر بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين والتطرق للتعاون البرلماني القائم على استمرار التشاور وتنسيق المواقف في اللقاءات والمنتديات البرلمانية إقليميا ودوليا.

كما تم التعرض إلى دور ومكانة البرلمان العربي الانتقالي والذي يعتبر خطوة هامة في طريق توحيد الكلمة والفعل العربي المشترك.

حدث
خلال سنة 2007





الملك خوان كارلوس الأول والملكة صوفيا



السيد نيكولا ساركوزي، رئيس جمهورية فرنسا



السيد عبد اللاي واد، رئيس جمهورية السنغال



السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي



السيد محمود أحمد نجاد، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية



السيد سعود بن مقر القاسمي، ولي العهد نائب حاكم رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة



السيد إدوارد فنك آدمي، رئيس جمهورية مالطا

والمؤثر الذي تقوم عليه هذه العلاقات أضيف عليها طابعا استثنائيا، موضحا استعداد الجزائر للمساهمة في تجسيد مشروع الاتحاد المتوسطي عندما تتضح معالمه وأهدافه وموقعه ضمن الأجهزة التي تضم البلدان المتوسطية، مبيّنا من ناحية أخرى، ضرورة تسهيل المبادلات الإنسانية ضمن سياسة سديدة ومتبصرة.

ومن جهته، دعا وزير الدولة، وزير الداخلية، يزيد زرهوني إلى تصور أكثر وضوحا لآثار الحقبة الاستعمارية، في الوقت الذي أدان فيه الرئيس الفرنسي الاستعمار مشيرا بقوله: "...مستعدون لمواجهة الحقبة الاستعمارية بلا طابوهات...".

وبالرغم من أن الرئيس الفرنسي أدان الاستعمار إلا أنه يقترح مشاريع اقتصادية براغماتية بديلا للتوبة والاعتذار عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في حق الجزائريين إبان الفترة الاستعمارية.

إلا أن إدانة الاستعمار تعتبر بداية تخلص فرنسا من عقدها ومؤثر على الاعتذار مهما طال الوقت.

كما كانت الجزائر خلال سنة 2007 محطة لزيارات رؤساء دول ومن بينهم السيد عبد اللاي واد رئيس السنغال، السيد خوان كارلوس ملك إسبانيا، السيد الحاج عمارو موسى يارادوا، رئيس جمهورية نيجيريا الفدرالية، السيد لازلو سوليوم، رئيس جمهورية المجر، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، وهوما يؤكد عودة الجزائر إلى مواقع التأثير الإقليمي والدولي.

اقتصاديين كانوا أم سياسيين.

ومن ناحية أخرى، سيسمح لها هذا الوضع أو المرقع بمواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى المسجلة _ دون قلق أو خوف _ وبالتالي استكمال تجسيد الإصلاحات المعلنة في ميادين مختلفة.

وعلى صعيد آخر، تم اعتماد قانون المالية لسنة 2008 من طرف البرلمان بغرفتيه. وهو قانون يحمل تفاقولا تعكسه المبالغ والأغلفة المالية الكبيرة الموجهة لمواصلة تنفيذ وإنجاز البرامج والمشاريع المسجلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وغني عن البيان، أن المؤشرات الاقتصادية والمالية المسجلة في هذا القانون إيجابية، وتعكس السياق العام الذي جاء فيه هذا القانون، وهو ملائم لاستكمال الإصلاحات من جهة، والشراكة أو الاستثمار من ناحية أخرى.

وعلى مستوى التعاون الخارجي، عرفت الجزائر في سنة 2007 عدة زيارات لرؤساء وحكومات ورؤساء دول ومنها، زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي.

وقد شدد الرئيسان بوتفليقة وساركوزي على تجديد العلاقات بالصرامة والشجاعة ومواجهة تأثيرات التاريخ، وأشار رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى أن التاريخ المشترك

معترك المنافسة والسباق في الانتخابات المحلية التي أجلت مدة 50 يوما عن التاريخ المقرر لإجرائها وهو 10 أكتوبر الماضي إلى 29 نوفمبر الفارط، وفازت فيها الأحزاب الثلاثة الرئيسية أو أحزاب التحالف الرئاسي.

وبهذه المناسبة أوصى قادة هذه الأحزاب بامتداد التحالف الرئاسي إلى المجالس البلدية والولائية لترشيد التسيير وترقية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال التعاون وتضافر الجهود لمواجهة الصعوبات والمتاعب التي تعرفها الجماعات المحلية، وخاصة النائية والفقيرة منها.

وعلى المستوى الاقتصادي، يشكل موضوع تخلص الجزائر من الديون الخارجية خلال سنة 2007 بصورة نهائية أكبر حدث تعرفه البلاد في هذا الميدان، منذ الاستقلال إلى اليوم، ويضاهي من حيث الأهمية والانعكاسات الإيجابية على القرار السياسي ومستوى المعيشة الحدث التاريخي المتمثل في تأمين المحروقات.

وقد جاء هذا الانفراج نتيجة عدة مؤشرات اقتصادية ومالية أهمها تحسن أسعار البترول وارتفاع احتياطي الصرف إلى مستوى يدفع إلى التفاؤل والارتياح. ووجدت البلاد نفسها في موقع تفاوضي قوي مع مختلف الشركاء الأجانب

.. والحصاد الدبلوماسي

بحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم. ونفس الشيء بالنسبة إلى الانتخابات البلدية والولائية التي أثبتت وأكدت فيها هذه الأحزاب قوتها التمثيلية في المجتمع.

وفي هذا السياق، تم تعديل نص قانون الانتخابات بهدف وضع آليات جديدة تسمح بتكريس الممارسة السياسية أو العمل الحزبي للتشكيلات السياسية التمثيلية. وقد جاء هذا التعديل، الذي أعاد تشكيل الخريطة السياسية، لوضع حد للتجاوزات والسلبيات التي لوحظت خلال انتخابات 17 ماي التي شهدت مشاركة ضعيفة وعرفت مساهمة أحزاب بدون برامج وبلا تمثيل، وظهرت فيها قوائم متعددة الأمر الذي نتج عنه تفتيت الأصوات، وهو ما أشار إليه وأكدته وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد يزيد زرهوني.

وبعد هذا التعديل، الذي يعتبر بمثابة تصحيح للخارطة السياسية، دخلت الأحزاب التمثيلية

وبالفعل، فقد شهدت سنة 2007 عدة محطات هامة على أصدعة ومستويات متباينة ويتعلق الأمر خاصة بالتغيير الحكومي الذي أجراه رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي سمح بتجديد الثقة في رئيس الحكومة، السيد عبد العزيز بلخادم الذي كلف بتشكيل طاقم حكومته. وبعد فترة من ذلك، أعدت الحكومة برنامج عملها لتعرضه على المجلس الشعبي الوطني الذي كان فيه التحالف الرئاسي يشكل الأغلبية.

وفي الفاتح جويلية الماضي طرح رئيس الحكومة برنامج حكومته أمام مجلس الأمة الذي ناقشه وصادق عليه، وأصدر توصية هنا فيها رئيس الحكومة بمناسبة إعادة تعيينه على رأس الجهاز التنفيذي.

هذا على المستوى التنفيذي، أما في الميدان التشريعي أو المستوى المؤسساتي، فقد حافظ التحالف الرئاسي المتكون من الأحزاب الثلاثة الرئيسية على الصدارة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 ماي الماضي، ويتعلق الأمر

2007 سنة المواعيد الانتخابية

عرفت الجزائر خلال سنة 2007 أحداثا سياسية واقتصادية بارزة ساعدتها على إعطاء ديناميكية للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، على مستويات مختلفة، وفي ميادين متعددة.



السيد Goran LENNMARKER، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)



«قانون مالية 2008 أعطى صورة صادقة عن واقع البلاد وبين اتساع الآفاق الواعدة التي تنتظرها... خاصة بعد انطلاق المشاريع الكبرى المولدة لمناصب الشغل والمساهمة في خلق الثروة... ما يمكن قوله بصفة عامة هو أن الجزائر على الرغم من كل المشاكل التي تواجه الواحد والأخر فيها... فإنها تسجل كل يوم النتائج الإيجابية وفي جميع الأصعدة...»
رئيس مجلس الأمة

أفريل

• قانون رقم 07-03 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1428 الموافق 17 ابريل سنة 2007، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 والمتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف.

• قانون رقم 07-04 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1428 الموافق 17 ابريل سنة 2007، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07-02 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 الذي يعدل ويتم القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم.

• قانون رقم 07-06 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

• قانون رقم 07-05 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يعدل ويتم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني.

ناقش مجلس الأمة
وصادق خلال سنة 2007
على النصوص التالية:

جانفي

• قانون رقم 07-01 مؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير 2007، يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض.

• قانون رقم 07-02 مؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير 2007، يتضمن تأسيس إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري.

جويلية

• قانون عضوي رقم 07-07 مؤرخ في 13 رجب عام 1428 الموافق 28 يوليو سنة 2007، يتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، المنبثقة من انتخابات 10 أكتوبر سنة 2002 والانتخابات الجزئية ليوم 24 نوفمبر سنة 2005.

• قانون عضوي رقم 07-08 مؤرخ في 13 رجب عام 1428 الموافق 28 يوليو سنة 2007، يعدل ويتم الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

الستمبر

• الأمر رقم 07-03 مؤرخ في 09 رجب عام 1428 الموافق 24 يوليو 2007 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007.

• الأمر رقم 07-04 مؤرخ في 06 شعبان عام 1428 الموافق 19 غشت 2007 يتعلق بإعفاء مؤقت لعمليات استيراد البطاطا، الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك، من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة.

نوفمبر

• قانون رقم 07-11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمن المحاسبي المالي.
• قانون المالية لسنة 2008.

ديسمبر

• القانون المعدل للقانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 غشت 2005 والمتعلق بالمياه.

• تقديم و مناقشة مشروع القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

• تقديم و مناقشة مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

• تقديم و مناقشة مشروع القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين.

• تقديم و مناقشة مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

شخصيات برلمانية في الجزائر .. وحوار من أجل السلم والتعاون

- السيد Jaime José Matos DA GAMA ،
رئيس مجلس جمهورية البرتغال، 07 جانفي 2007.
-السيد Jean Louis DEBRE،
رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، 21 جانفي 2007.
-السيد Franco MARINI،
رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، 24 مارس 2007.
-السيد عبد الله القلال،
رئيس مجلس المستشارين بالجمهورية التونسية، 11 أبريل 2007.
-السيد عبد العزيز الغريز،
رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 07 ماي 2007.
-السيد محفوظ علي بيبي،
رئيس المجلس الوطني الصحراوي، 23 جويلية 2007.
-السيدة Baleka MBETE ،
رئيسة المجلس الوطني لجنوب إفريقيا، 25 نوفمبر 2007.



السيد كلود دومزال ليرئيس المجموعة البرلمانية للصدافة الفرنسية - الجزائرية بمجلس الشيوخ الفرنسي



السيد حسين كينان أدين رئيس المجموعة البرلمانية للصدافة مع الدول المغاربية بالبندشتاغ الألماني



السيد فرانكو ماريني، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي



السيد بيار هارديناندو كزيني، رئيس الإتحاد البرلماني الدولي



السيد هانس جارت بوتزين، رئيس البرلمان الأوروبي

كانت سنة 2007 غنية بالنشاط البرلماني حيث استقبل مجلس الأمة عدداً معتبراً من رؤساء المجالس البرلمانية والوفود والشخصيات الممثلة لبرلمانات العالم .. وتبين هذه الزيارات أهمية ودور البرلمانات في مد جسور التعاون .. وتكريس ثقافة الحوار من أجل ترسيخ السلم والاستقرار .. والانخراط في الجهد الإقليمي والدولي من أجل السلم والتعاون .

- السيدة Jirada HASILVILT ،
نائبة رئيس البندشتاغ الألماني، 22 جانفي 2007.
-السيد Pierre Ferdinando Kasini،
رئيس الإتحاد البرلماني الدولي، 25 جانفي 2007 .
-السيدة Pascalina NAPOLITANO ،
نائبة رئيس المجموعة الاشتراكية للبرلمان الأوروبي، 19 فيفري 2007.
-السيدة Janet HOWELL،
عضو مجلس الشيوخ لولاية فرجينيا، 19 مارس 2007.
-السيد Louis De BROISSIA،
عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن منطقة «La Côte d'Or» ، 23 جوان 2007 .
-السيد Pierre GALLANT،
عضو مجلس الشيوخ البلجيكي ورئيس اللجنة التنسيقية لمساندة الشعب الصحراوي، 03 جوان 2007.
-السيد Francisco Agustin Arroyo Vieira،
نائب رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي، بمعية السيد Salomon Jara CRUZ،
رئيس لجنة العلاقات الخارجية وإفريقيا بمجلس الشيوخ المكسيكي،
11 جويلية 2007.
-السيد Claude DOMEIZEL،
رئيس المجموعة البرلمانية للصدافة الفرنسية _ الجزائرية بمجلس الشيوخ الفرنسي، 20 سبتمبر 2007.
-السيد حسين كينان أدين،
رئيس المجموعة البرلمانية للصدافة مع الدول المغاربية بالبندشتاغ الألماني، 26 سبتمبر 2007
-السيد Hans Gert POTTERING،
رئيس البرلمان الأوروبي، 29 أكتوبر 2007.



من إعداد مصلحة العلاقات الخارجية
في مجال النشاط الخارجي:

على مستوى
النشاط الخارجي
والدبلوماسي
شهد مجلس الأمة
نشاطات عديدة
توزعت بين
زيارات رسمية
لرئيس المجلس
ومشاركات
عديدة لوفود منه
في المنتديات
والندوات
البرلمانية،
واستقبالات
لوفود وشخصيات
برلمانية من دول
مختلفة في إطار
التعاون الثنائي
والمتعدد
الأطراف .

وفي هذا الشأن
أعدت مصلحة
العلاقات
الخارجية وثيقة
ترصد فيها هذه
النشاطات،
ونشرها في إطار
متابعة حصاد
سنة 2007.

عرفت سنة 2007 تناميا كبيرا لدور البرلمانات في العلاقات الدولية. فتزايد حجمها ضاعف من بروز أهمية العمل الدولي في مفهومه الشعبي، أو ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية، حيث أصبحت هذه الأخيرة الرديف الأمثل للدبلوماسية الحكومية، فالعمل البرلماني أضحى أهم سمات الديمقراطية الحديثة، إذ تمكنت البرلمانات والبرلمانيون من أن تشكل أطرافا دولية فاعلة يلتزم لديها المشورة ويصغي لمطالبها وانشغالاتها ويأخذ بطروحاتها، كما أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت عنوانا متميزا للسياسة الدبلوماسية لمختلف الدول.

وفي هذا الإطار، عمل وسعى البرلمان الجزائري بغرفته عامة ومجلس الأمة خاصة، منذ تأسيسه إلى إقامة علاقات تعاون وتقارب بين مختلف البرلمانات الدولية بصفة عامة، والغرف الثنائية بصفة خاصة، ناهيك عن تواجده الدائم في مختلف التظاهرات البرلمانية الدولية والإقليمية والجهوية.

وقد شكلت سنة 2007 محطة أخرى في العمل الخارجي لمجلس الأمة، حيث كان لمجلس الأمة ورئيسه نشاطات مكثفة من خلال:

كما تولى مجلس الأمة ورئيسه الإشراف على تأطير وتنظيم زيارات العديد من ضيوف الجزائر.
وتبقى الحصيلة الأولية لنشاطات مجلس الأمة سنة 2007 على النحو التالي:

.. ويشارك في اللقاء التشاوري الثاني لرابطة مجالس الشيوخ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (21-22 أكتوبر 2007 عمان-الأردن).



كما يؤدي زيارتين رسميتين لـ :

جمهورية باكستان، 17 - 21 جوان 2007.
والجمهورية العربية السورية، 23 - 25 أكتوبر 2007.

استقبالات نواب الرئيس

استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة خلال سنة 2007 كل من:

- 1- السيدة YAKINERTURK، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة بمحاربة العنف ضد النساء (27 جانفي 2007).
 - 2- وفدا برلمانيا من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (19 جوان 2007).
 - 3- مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية-الجزائرية برئاسة السيد Claude DOMEIZEL ، (23 سبتمبر 2007).
 - 4- الشيخة المعلومة بن المدياح، عضو مجلس الشيوخ الموريتاني (30 أكتوبر 2007).
 - 5- السيدة Josette DURIEU، عضوة مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوة الجمعية البرلمانية لأوروبا (AP/Conseil de l'Europe) ، (20 أكتوبر 2007).
 - 6- السيد محمد جاسم الصقر، رئيس البرلمان العربي الانتقالي، (08 ديسمبر 2007).
- استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، بمعية السيد مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني ورؤساء الكتل البرلمانية بمجلس الأمة، السيد Goran LENNMARKER، رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، 17 ديسمبر 2007.



الشيخة المعلومة بن المدياح، عضو مجلس الشيوخ الموريتاني

استقبالات رؤساء اللجان

- 1- لجنة الشؤون الخارجية، التعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج : استقبل الدكتور بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في المهجر خلال سنة 2007 :
- سعادة سفير الجمهورية اليمنية بالجزائر (04 أبريل 2007).
- السيد Enriquez MARLO OMINAMI، نائب عن الحزب الاشتراكي الشيلي، (30 ماي 2007).
- وفدا من ثلاثة مساعدين لأعضاء الكونغرس الأمريكي (STAFFERS)، (29 ماي 2007).
- السيد Salomon JARA CRUZ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية وإفريقيا بمجلس الشيوخ المكسيكي، (09 جويلية 2007).
- وفدا عن المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية-الفرنسية (23 سبتمبر 2007)
- السيد رئيس البرلمان الأوروبي، (29 أكتوبر 2007).

2- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية :

- استقبل السيد ميلود حبشي، رئيس لجنة الاقتصادية والمالية خلال سنة 2007:
- وفدا برلمانيا عن لجنة الميزانية والحساب الختامي بمجلس الأمة الكويتي (28 مارس 2007).
 - وفدا عن صندوق النقد الدولي (FMI)، في إطار المهمة الخاصة "لمادة الرابعة"، (18 نوفمبر 2007).
 - 3- كما استقبلت السيدة زهية بن عروس، مقررة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، السيدة ريخة هرقاقا، الأمينة العامة لوزارة الشؤون البرلمانية الهندي، 15 ديسمبر 2007.



- السيد نور الدين بوشكوح، الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي، 29 أكتوبر 2007.
- السيد Manieri UMBERTO، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بغرفة النواب الإيطالية، 29 أكتوبر 2007.
- السيد Abeljarpa CARLOS، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب الشيلية، 29 أكتوبر 2007.
- السيد صالح طبرقي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب التونسي، 29 أكتوبر 2007.
- السيد Mercan MURAT، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب التركي، 29 أكتوبر 2007.
- السيد Goran LENNMARKER، رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، 17 ديسمبر 2007.

رئيس المجلس يتحدث مع مسؤولين ونشطاء في المجتمع المدني ..

- السيد Ray R. HENAUT، رئيس اللجنة العسكرية للحلف الأطلسي، 08 مارس 2007.
- الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح، رئيسة اللجنة العليا لمسابقة الأم المثالية للأسرة المتميزة الكويتية، 27 مارس 2007.
- السيد علي محمد ثنيان الغانم، رئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتية، 08 ماي 2007 .
- السيد Kim Yong NAM، رئيس هيئة الرئاسة لمجلس الشعب الأعلى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، 24 جويلية 2007.
- وفد عن المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية، 25 نوفمبر 2007.



الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح، رئيسة اللجنة العليا لمسابقة الأم المثالية للأسرة المتميزة الكويتية

- السيد جميل شيشاك، وزير العدل التركي، 10 جانفي 2007.
- السيد محمد رضا باقري، مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية بالجمهورية الإيرانية، 18 أبريل 2007 .



السيد Kim Yong NAM، رئيس هيئة الرئاسة لمجلس الشعب الأعلى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

- السيد Vladimir TITORENKO، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر، 28 فيفري 2007.
- السيد Victor MIRCEA، سفير جمهورية رومانيا بالجزائر، 28 مارس 2007.
- السيد Zhang SHIXIAN، سفير الصين بالجزائر، 16 أبريل 2007.
- السيد علي عبد الله العلوي، سفير سلطنة عمان بالجزائر، 18 أبريل 2007 .
- السيد Alexander EGOROV، سفير روسيا بالجزائر، 28 أبريل 2007 .
- السيد Ousmane SEYE، سفير جمهورية السنغال بالجزائر، 30 أبريل 2007.
- السيدة Milka Wiczorkiewicz LIDIA، سفيرة جمهورية بولندا بالجزائر، 29 جويلية 2007.
- السيد Mirko BOLFEK، سفير جمهورية كرواتيا بالجزائر، 30 جويلية 2007.
- السيد محمد الفاضل خليل، سفير تونس بالجزائر، 31 جويلية 2007.
- السيد نمير وهيب الغانم، سفير سوريا بالجزائر، 09 أوت 2007.
- السيد Giovan Battista VERDERAME، سفير إيطاليا بالجزائر، 28 أوت 2007.
- السيد Michel GOTTRET، سفير سويسرا بالجزائر، 02 أكتوبر 2007.
- السيد سعود فيصل الدويش، سفير دولة الكويت بالجزائر، 03 أكتوبر 2007.
- السيد Robert S. FORD، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، 06 نوفمبر 2007.
- السيد Giampaolo CANTINI، سفير إيطاليا بالجزائر، 11 نوفمبر 2007 .
- السيد عبد العزيز شوقي سيف نصر، سفير مصر بالجزائر، 13 نوفمبر 2007.
- السيدة Jones Bibiana LUCILA، سفيرة جمهورية الأرجنتين بالجزائر، 04 ديسمبر 2007.



السيد فلاديمير تيتورانكو، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر

أعضاء المجلس .. ومساهماتهم في النشاط الخارجي

منذ جانفي وإلى غاية ديسمبر 2007 تنقلت وفود من مجلس الأمة إلى عواصم عديدة في قارات العالم للمشاركة في الندوات والملتقيات ذات العلاقة بالنشاط البرلماني .. وهنا رصد لأهم تلك الاجتماعات التي حضرها أعضاء من

- 1 - اجتماعات الدورة 116 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالاتحاد البرلماني الدولي، 15-19 جانفي 2007، جنيف (سويسرا).
- 2 - اجتماعات الدورة التاسعة لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 13-16 فيفري 2007 بكوالالمبور (ماليزيا).
- 3 - الندوة الثالثة حول المرأة المغربية والتنمية، 15 فبراير 2007، (تونس).
- 4 - الاجتماع الشتوي السادس للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، 22 و23 فيفري 2007 فيينا (النمسا).
- 5 - اجتماع اللجنة الدائمة للنقل، الصناعة، الاتصالات، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي، 15 - 17 فبراير 2007، بمقر البرلمان الإفريقي (جنوب إفريقيا).
- 6 - اجتماع لجنة التربية، الثقافة، السياحة والموارد البشرية بالبرلمان الإفريقي، 22 - 24 فبراير 2007، بمقر البرلمان الإفريقي (جنوب إفريقيا).
- 7 - اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب للبرلمان العربي الانتقالي، 25، 26 و27 فبراير 2007 طرابلس (ليبيا).
- 8 - الدورة 49 العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي 26-27 فيفري 2007، العقبة (الأردن).
- 9 - اجتماع حول دور البرلمانات في تنمية مجتمع المعلومات، المنظم بالتعاون مع غرفة النواب الإيطالية، الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، 03 و04 مارس 2007 روما (إيطاليا).
- 10 - الاجتماع الأول للبرلمان العربي الانتقالي لسنة 2007 لدراسة مواضيع تقنية وإجرائية بالإضافة إلى مناقشة التقارير المرسله من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الأوضاع في دارفور، من 08 إلى 10 مارس 2007 القاهرة (مصر).
- 11 - الدورة الثالثة للجمعية البرلمانية الأوروبي-متوسطة 17 - 16 مارس 2007 (تونس).
- 12 - الندوة العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة، 21 و22 مارس 2007 صنعاء (اليمن).
- 13 - الندوة البرلمانية الإقليمية حول الأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية: الواقع وتحديات الإصلاح في العالم العربي 28 - 29 مارس 2007 الرباط (المغرب).
- 14 - اجتماعات البرلمان العربي الانتقالي 19 - 22 أبريل 2007 مقر جامعة الدول العربية (القاهرة).
- 15 - المنتدى الثالث لمنتدى الحوار بين البرلمانيين الشباب العرب واليابانيين 30 أبريل - 01 ماي 2006، عمان (الأردن).
- 16 - الاجتماع المشترك للمكتب ومكاتب اللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي، 02-04 ماي 2007.

مجلس الأمة وتعكس مواضعها ومجاور أشغالها توسع إنشغالات البرلمانيين بمستقبل العالم في شتى المجالات من البيئة .. إلى السكن .. إلى محاربة الفقر والامية .. إلى التنمية المستدامة

- 17 - الدورة 117 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 29 أبريل - 03 ماي 2007، نيزا دوبا/بالي (أندونيسيا).
- 18 - اجتماعات الجمعية 116 للاتحاد البرلماني الدولي، 29 أبريل - 04 ماي 2007، بالي (أندونيسيا).
- 19 - أشغال المؤتمر الثاني والاجتماع الثالث لمجلس رابطة مجالس الشيوخ الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، 07، 08 و09 ماي 2007 صنعاء (اليمن).
- 20 - الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الحلف الأطلسي (AP/OTAN)، من 25 إلى 28 ماي 2007 ماديرا (البرتغال).
- 21 - الدورة العادية السابعة للبرلمان الإفريقي، 07 ماي - 18 ماي 2007، ميدراند. Midrand.
- 22 - الدورة 50 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي 26 - 27 ماي 2007 الخرطوم (السودان).
- 23 - المؤتمر السنوي السابع حول الشبكة البرلمانية للبنك العالمي، 15 - 17 مارس 2007، كاب تاون (جنوب إفريقيا).
- 24 - المنتدى الدولي الخامس للبرلمانيين والسلطات المحلية حول السياحة، من 13 إلى 15 جوان 2007 الحمامات (تونس).
- 25 - اجتماع حول موضوع الوحدة الإفريقية والإجراءات الهادفة لتحقيق ذلك 20-21 جوان 2007 الجماهيرية الليبية.
- 26 - المنتدى البرلماني العالمي السابع «Réinventer l'Etat»، بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي، 25-29 جوان 2007 فيينا (النمسا).
- 27 - الندوة البرلمانية العربية حول التنمية والتعليم في البلدان العربية 27 - 28 جوان 2007 (الكويت).
- 28 - اجتماع لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي مناقشة الدراسة عن "الأمن القومي العربي"، 27-30 جوان 2007، دمشق (سوريا).
- 29 - الدورة غير العادية (الطارئة) بمقر جامعة الدول العربية لدراسة الأوضاع المتردية في فلسطين، لبنان، الصومال والعراق، 21 و22 جوان 2007 القاهرة (مصر).

- 30 - الندوة البرلمانية العربية حول المساطر التشريعية في نظام الثنائية المجلسية، 21 و22 جوان 2007 الرباط (المغرب).
- 31 - الملتقى الرابع للمجموعة الخاصة بالمتوسط GSM التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة الحلف الأطلسي AP/OTAN، 01 و02 جويلية 2007 نابولي (إيطاليا).
- 32 - اجتماع اللجنة السياسية، للأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة (APEM)، 02 جويلية 2007، بروكسيل (بلجيكا).
- 33 - فعاليات الدورة السنوية السادسة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا AP/OSCE، من 05 إلى 09 جويلية 2007، كييف (أوكرانيا).
- 34 - اجتماعات الدورة 118 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالاتحاد البرلماني الدولي، 16 - 19 جويلية 2007، جنيف (سويسرا).
- 35 - المؤتمر 11 للحوار البرلماني العربي - الإفريقي، 23 - 24 جويلية 2007، دمشق (سوريا).
- 36 - اجتماع لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي، 04 - 06 أوت 2007، طرابلس (الجماهيرية الليبية).
- 37 - أشغال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي لعام 2007، من 05 إلى 08 سبتمبر 2007 دمشق (سوريا).
- 38 - أشغال الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا AP/OSCE، من 29 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2007 بورتوروز (سلوفينيا).
- 39 - فعاليات المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة، 04، 05 أكتوبر 2007 جنيف (سويسرا).
- 40 - اجتماعات الدورة 53 للجمعية البرلمانية لمنظمة الحلف الأطلسي AP/OTAN، من 05 إلى 09 أكتوبر 2007 ريكافيك (اسلندا).
- 41 - الجمعية 117 للاتحاد البرلماني الدولي 08 - 10 أكتوبر 2007 جنيف (سويسرا).
- 42 - أشغال الدورة العادية الثامنة للبرلمان الإفريقي 15 - 26 أكتوبر 2007، جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا).
- 43 - الندوة الثالثة والثلاثون للتنسيقية الأوروبية للتضامن مع الشعب الصحراوي، من 19 إلى 21 أكتوبر 2007 روما (إيطاليا).
- 44 - اللقاء التشاوري للمجالس الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ الشورى، والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي لعام 2007 21 - 22 أكتوبر 2007 (المملكة الأردنية الهاشمية).
- 45 - الدورة العادية الثانية المستأنفة للبرلمان العربي الانتقالي لعام 2007، من 26 إلى 29 أكتوبر 2007 القاهرة (مصر).
- 46 - المؤتمر البرلماني الثالث لمكافحة الفساد 03 و04 نوفمبر 2007 المنامة (البحرين).
- 47 - الملتقى الجهوي الثالث حول العمل البرلماني، من 12 إلى 15 نوفمبر 2007 تونس.
- 48 - منتدى الجامعة العربية للشباب، من 19 إلى 22 نوفمبر 2007 القاهرة، مصر.
- 49 - الدورة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط (APM)، 22-24 نوفمبر 2007، لافاليت (مالطا).
- 50 - اجتماع اللجنة البرلمانية العربية المكلفة بدراسة وتطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي، 25 - 26 نوفمبر 2007، دمشق (سوريا).
- 51 - الدورة 51 للجنة التنفيذية والمؤتمر 30 للاتحاد البرلماني الإفريقي، 26 - 30 نوفمبر 2007، أديس بابا-إثيوبيا.
- 52 - اجتماع اللجنة السياسية، للأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة (APEM)، 26 نوفمبر 2007، بروكسيل (بلجيكا).
- 53 - اجتماع مجموعة العمل الخاصة بمراجعة قوانين عمل الجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة، 27 نوفمبر 2007، بروكسيل (بلجيكا).
- 54 - الذكرى الـ 50 لمشاركة المرأة المصرية في البرلمان، 05 ديسمبر 2007، القاهرة (مصر).
- 55 - اجتماع البرلمان الأوروبي مع البرلمان الإفريقي بمناسبة قمة الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الإفريقي، 05 - 09 ديسمبر 2007، لشبونة (البرتغال).
- 56 - الملتقى الثاني الخاص بأعضاء الهيئات البرلمانية المهتمة بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، 06 - 08 ديسمبر 2007، جنيف (سويسرا).
- 57 - اجتماع لجنة السلام وحل النزاعات لرابطة مجالس الشيوخ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، 11 - 13 ديسمبر 2007، أبوجا (نيجيريا).
- 58 - زيارة وفد برلماني جزائري لمقر حلف شمال الأطلسي (OTAN) ببروكسيل (بلجيكا)، 13 ديسمبر 2007.
- 59 - اجتماع لجنة الشؤون التشريعية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي، المنامة (البحرين)، 12 ديسمبر 2007.



على الأجددة البرلمانية الصالمة
- محاربة الفقر .. والامية
- الحد من التصحر .. والتنمية المستدامة
- تأهيل الموارد البشرية .. والحكم الرشيد

"الصناعة التشريعية في ظل مقتضيات الحكم الراشد"



نظمت وزارة العلاقات مع البرلمان يوم الأحد ندوة حول "الصناعة التشريعية في ظل مقتضيات الحكم الراشد" يوم الأحد 16 ديسمبر 2007 بنادي الجيش ببني مسوس، حضرها جامعيون وباحثون جزائريون وأجانب في مجال القانون، ناقشوا خلالها المحاور التالية:

- "شروط صناعة التشريع الجيد"
- "جودة القانون"
- "الدور التشريعي للبرلمان في تأسيس ودعم الحكم الراشد"

وتكثيف المنظومة القانونية مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة للمجتمع الجزائري.

مؤكدًا في هذا الشأن أنه من صلب اهتمامات وزارته المساهمة في تكريس ثقافة قانونية تتجاوب والتكيف المطرد والمنظم للمنظومة القانونية والتنظيمية في ظل الإصلاحات المنتهجة والتي يبادر بها رئيس الجمهورية في ميادين عديدة ترمي إلى بناء مستقبل زاهر يرتكز على الشفافية والنجاعة الاقتصادية والحكم الراشد.

من جهته أشار الأستاذ لمين شريط، أستاذ بجامعة قسنطينة إلى ظاهرة التضخم التشريعي في الدول المتطورة والاتحادات الدولية بسبب تعدد مصادر التشريع وكثرة الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تحتم صياغة قوانين جديدة في كل مرة تخصصها، موضحًا أن هذه الدول المتطورة تحوز على ما يتراوح بين 7 آلاف نص إلى 8 آلاف نص تشريعي، معتبرًا أن هذه الأرقام مبالغ فيها وتنعكس سلبًا على المجتمع

من حيث التكاليف المالية الإضافية وعرقلة النمو.

أما في الجزائر فبلغ عدد القوانين 137 نصًا قانونيًا منذ سنة 1998، علمًا أنه تمت صياغة 10 قوانين منذ بداية السنة وهي نسبة معقولة حسب الأستاذ شريط الذي أوضح أن الجزائر مقبلة على تسجيل تضخم في القوانين نتيجة عقود واتفاقيات الشراكة التي أصبحت تربطها بعدة دول على الصعيد الاقتصادي والتجاري.

وبدوره اعتبر السيد جون جيكال، أستاذ بجامعة باريس وعضو سابق بالمجلس الأعلى للقضاء الفرنسي، خلال مداخلة تحت عنوان "جودة القانون" أن القانون على المستوى العالمي يمر في الوقت الحاضر بمرحلة أزمة تضخم لا سيما في الدول المتطورة كفرنسا، موضحًا أن معظم القوانين التي تسن حاليًا تدرج في إطار العلاقات الدولية، مؤكداً أن البرلمان يتوجب عليه ضمان نوعية ونجاعة القوانين والنصوص كما يتعين عليه أن يكون منفتحًا على المجتمع قبل وأثناء عملية سن تلك القوانين.

كما شهدت الندوة مداخلات منها مداخلة الدكتور محمد أحمد سالم، مستشار الشؤون القانونية سابقًا بالمجلس الشعبي السوداني وللدكتورة ريخا باهارقفا، الأمينة العامة لوزارة الشؤون البرلمانية الهندية تحت عنوان "الدور التشريعي للبرلمان في تأسيس ودعم الحكم الراشد".

اليمن

رئيس مجلس النواب
اليمني الشيخ
عبد الله بن حسين
الأحمر في ذمة الله



توفي يوم السبت 29 ديسمبر 2007 الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي وافته المنية عن عمر يناهز الـ 84 عامًا بمستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض بالسعودية حيث كان يعالج من مرض مزمن.

المرحوم من مواليد 1933، شارك في النضال الوطني مع والده وشقيقه اللذين أعدموا شهيدين. سجنه الإمام أحمد عام 1959 وخرج من السجن بعد إعلان قيام الثورة يوم 26 سبتمبر 1962 م. قاد قبائل حاشدة في معركة الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري منذ ذلك التاريخ وحتى انتهاء المعارك في شهر يناير سنة 1970. عين عضو في مجلس الرئاسة الذي شكل بعد قيام الثورة بفترة وجيزة وتولى وزارة الداخلية عام 1964 في ثلاث وزارات متتالية. ساهم في تحقيق المصالحة الوطنية أوائل سنة 1970 وشارك في المؤتمر الإسلامي بجدة والذي تمت المصالحة تحت مظلته.

وعقب إعلان الوحدة وإقرار التعددية الحزبية تبني الدعوة للتجمع اليمني للإصلاح واختير رئيسًا للهيئة العليا. انتخب يوم 15/5/1993 رئيسًا لأول مجلس نواب منتخب في ظل الجمهورية اليمنية.

رئيسا الغرقتين.. ورئيس الحكومة يوقعون سجل التعازي



على إثر إعلان نيا وفاة الشيخ عبد الله بن السيد عبد القادر بن صالح رسالة إلى السيد يحيى علي الراعي، النائب الأول لرئيس مجلس النواب بالجمهورية اليمنية ذكر فيها بمكانة الفقيد وخصاله منوهاً بدوره في وحدة واستقرار اليمن، وأعرب في برقية التعزية عن مواساته لعائلة الفقيد والأعضاء مجلس النواب اليمني.

لقد كنت من الرجال الذين أكبرهم اليمنيون لحكمتك، ونفاز بصيرتك، ووطنيتك الخالصة، وحماسك القومي فاستحققت - بذلك وبما لا يسع المجال لذكره - أن تتبوأ مواقع الصف الأول في الشأن السياسي والبرلماني... وأن تحتل الموقع اللافت في النشاط البرلماني الإقليمي والدولي وتحظى في محافله بالتقدير والاحترام.

وفي الجزائر عرفناك بمواقف المواطن العربي الغيور على الأمة وتطلعاتها، وحفظنا لك منها ما يخلد ذكراك ويسبقك أعمالاً مدخرة

في دنياك لأخراك، وإننا أمام هذا المصاب الجلل وإن نترحم على روحك الطاهرة، وندعو لك بالمغفرة والرحمة، نجدد تعازينا الصادقة للأهل والأقارب ولزملائك البرلمانيين وقيادة وشعب اليمن الشقيق، ونبتهل معهم إلى المولى عز وجل أن يتقبل فقيدنا في جنة الرضوان مع الشهداء والصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

(إننا لله وإنا إليه راجعون)

عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

وقع السادة عبد القادر بن صالح وعبد العزيز زباري رئيسا غرقتي البرلمان وعبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة على سجل التعازي بمقر سفارة اليمن بالجزائر وجاء في كلمة رئيس مجلس الأمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي» صدق الله العظيم

عندما يرحل كبار الرجال في آجال كتبها الله تبارك وتعالى، فإنهم لا

يتركون - فقط - لدى أهلهم، ومواطنيهم، ومن عرفهم من الأصدقاء ألم الفراق الصعب وحسرة المفجوعين بمن تخطف من بينهم المنية عزيزا رفيع المكانة والهمة، نائع الصيت جليل الأثر فيحتسبون إليه سبحانه وتعالى...

بل إن فقد هؤلاء الرجال يحدث أكثر من ذلك شعورا عميقا بالخسارة وفراغا واضحا يحيل على هول المصاب، وهكذا هي حال من هم في مقامك أيها الأخ والصديق العزيز الشيخ الفاضل عبد الله بن حسين الأحمر فقد اقترن اسمك بمراحل تاريخية حاسمة في مسيرة الشعب اليمني الشقيق على مدار نحو نصف قرن.

فوز عبد الهادي المجالي برئاسة مجلس النواب

باكستان

تأجيل الانتخابات التشريعية بعد اغتيال بناظير بوتو

روسيا

الحزب الحاكم يحصل على أغلبية مقاعد مجلس الدوما

فاز عبد الهادي المجالي برئاسة مجلس النواب الأردني للمرة الثانية في الانتخابات التي جرت يوم 02 ديسمبر 2007 في الجلسة الأولى التي عقدها المجلس برئاسة النائب حمد أبو زيد أكبر الأعضاء سناً وحضور رئيس الوزراء نادر الذهبي وهيئة الوزارة.

وحصل المجالي على 81 صوتاً فيما حصلت منافسته في انتخابات الرئاسة الدكتور فلك الجمعاني على 20 صوتاً.

وقد بعث السيد عبد القار بن صالح، رئيس المجلس برقية تهنئة متمنياً فيها النجاح والتوفيق ومعرباً عن كامل الاستعداد لمواصلة العمل البرلماني المشترك بين مجلس الأمة ومجلس النواب الأردني. وقد بعث السيد عبد القار بن صالح، رئيس المجلس برقية تهنئة متمنياً فيها النجاح والتوفيق ومعرباً عن كامل الاستعداد لمواصلة العمل البرلماني المشترك بين مجلس الأمة ومجلس النواب الأردني.



أعلنت لجنة الانتخابات الباكستانية يوم 02 جانفي 2008 عن تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت من المقرر أن تجري في الثامن من شهر جانفي 2008 إلى تاريخ 18 فيفري القادم عقب اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو. وأوضح رئيس اللجنة الانتخابية كازي محمد

العام وللأمن في باكستان وكذا المشاركة بقوة في هذا الاستحقاق الانتخابي. وفي نفس اليوم أعلن حزب زعيمة المعارضة الباكستانية المغتالة بناظير بوتو وحزب الشعب الباكستاني رسمياً مشاركته في الانتخابات التشريعية التي تم تأجيلها بعد أن كان قد أعلن معارضته إرجاء الانتخابات معتبراً أن "قرار كهذا من شأنه توفير فرصة إضافية لمعسكر الرئيس برويز مشرف لتزوير الانتخابات". من جهة أخرى دعا الرئيس الباكستاني برويز مشرف شعبه في خطاب تلفزيوني إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البلاد مؤكداً أنه استدعى فريقاً من المحققين البريطانيين من شرطة "سكوتلاند يارد" للمساعدة في التحقيق في عملية اغتيالها. وقال أنه "شارك الجماهير الحزن والغضب إزاء اغتيال بوتو" مؤكداً أن زجاعات المصالح استغلت الوضع حيث يقاسي الفقراء وذوي الأجور اليومية أكبر المعاناة. وجاء خطاب الرئيس مشرف وهو الأول منذ اغتيال بوتو بعد ساعات من إعلان لجنة الانتخابات قرار التأجيل.



تتقاسم أربعة أحزاب مقاعد مجلس النواب (الدوما) الروسي القادم وفق النتائج النهائية للانتخابات التي جرت في الثاني من ديسمبر.

وأظهرت النتائج النهائية التي تم إعلانها رسمياً يوم 08 ديسمبر أن حزب "روسيا الموحدة" الذي وضع اسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على رأس قائمته حصل على نسبة 64,30 من أصوات الناخبين بينما حصل كل من الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب "روسيا العادلة" على 11,57 و 8,14 و 7,74 على التوالي.

وقال "ستانيسلاف فافيلوف" نائب رئيس اللجنة المركزية للانتخابات إن حزب روسيا الموحدة "يحصل على 315 من مقاعد مجلس النواب الـ 450 بينما يحصل الحزب الشيوعي على 57 مقعداً فيما يحصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على 40 مقعداً في حين يحصل حزب "روسيا العادلة" على 38 مقعداً.

وذكر "فافيوف" أن حزب "روسيا الموحدة" حصل على نسبة 99,36 و 98,72 من أصوات الناخبين في إقليمي

الشيخان وإنغوشيا بينما حصل الحزب الشيوعي على غالبية أصوات الناخبين في إقليم تامبوف وأوريول فيما حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على غالبية أصوات الناخبين في إقليم ماغادان وتشيتا في حين حصل حزب "روسيا العادلة" على غالبية الأصوات في إقليم استراخان ومدينة سانت بطرسبورغ.

وقال المسؤول في اللجنة التي أشرفت على الانتخابات إن العملية الانتخابية تتبعها

أكثر من مليوني مراقب روسي و 299 مراقباً أجنبياً، مشيراً إلى "أن هذا أمر أقصى حد ممكن من الشفافية والمكاشفة".

وكان ممثلو عدد من الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي الروسي قد دعوا إلى تأجيل إعلان النتائج النهائية للانتخابات والتي وصفها الخبير القانوني فاديم سولوفيوف من الحزب الشيوعي الروسي بأنها غير نزيهة وغير حرة وغير عادلة.

أوكرانيا

برلمان أوكرانيا يقر تعيين تيموشينكو رئيسة للوزراء

تايلاندا

فوز حلفاء رئيس الوزراء السابق في أول انتخابات تشريعية بعد الانقلاب العسكري في 2006

صادق البرلمان الأوكراني على تعيين يوليا تيموشينكو رئيسة للحكومة، بعد أكثر من عامين من إقالتها من نفس المنصب.

وحصلت تيموشينكو -إحدى أهم الشخصيات في "الثورة البرتقالية" التي اندلعت عام 2004- على 226 صوتاً في البرلمان بعد تحالف كتلتها وحزب الرئيس فيكتور يوتشينكو، وذلك من أصل 450 نائباً. وعقب الإعلان عن النتيجة قالت رئيسة الوزراء المقبلة إن أولوياتها القضاء على الفساد والمضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية والقضائية والسياسية، بما في ذلك تطبيق برنامج وصفته بالنظيف لعملية الخصخصة.

أما قبيل التصويت الحاسم فاتهمت خصومها في البرلمان بالسعي لمنع اختيارها رئيسة للوزراء، وقالت مخاطبة أعضاء البرلمان "يملكهم خوف كبير من أن أعيد النظام إلى الدولة". ووصفت التصويت بأنه سيمثل لحظة حقيقية وتجربة لمتانة التحالف مع الرئيس يوتشينكو.

وتولت تيموشينكو رئاسة الوزراء بين شهري فبراير وسبتمبر 2005، قبل أن يقيلها حليفها في الثورة البرتقالية الرئيس



فيكتور انوكوفيتش الذي أدت الخلافات بينه وبين يوتشينكو إلى حل البرلمان وإدخال البلاد في أزمة استمرت عدة شهور.

يوتشينكو بسبب صراعات داخل الائتلاف الحاكم، لكن الزعيمين اتفقا في النهاية على التحالف مجدداً ضد رئيس الوزراء السابق



فاز حزب "سلطة الشعب" المؤيد لرئيس الوزراء التايلاندي السابق ثاكسين شيناوترا بـ 233 مقعد في البرلمان من أصل 480 مقعد في الانتخابات التشريعية التي جرت في تايلاندا يوم 02 ديسمبر 2007، وقد حُدَّت الغالبية المطلقة بـ 241 مقعداً. في حين حصل منافسه الرئيسي وهو حزب الديمقراطيين على 165 مقعداً.

وأعلن رئيس لجنة الانتخابات التايلاندية ابنتشارت سوكاكانونت النتائج الرسمية لعد الأصوات خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر اللجنة في بانكوك وأوضحت هذه النتائج أن حزب "تشارت تاي" حصل على 37 مقعداً وحصل حزب "بوياباندين" على 24 مقعداً أما حزب "روام جاي تاي" تشارت باتانا" فقد حصل على تسعة مقاعد فيما حصل حزب "ماتشيماتياتايا" على سبعة مقاعد وحزب "براتشاراج" على خمسة مقاعد.

تايلاندا مع احتمال صدور عفو عنه. وكانت محكمة شكلها الفريق العسكري الحاكم قد حظرت رئيس الوزراء السابق عن مواصلة أي نشاطات سياسية خلال خمس سنوات.

وقد لجأ ثاكسين رئيس الوزراء السابق الذي أطاحه انقلاب عسكري قبل 15 شهراً إلى الخارج بعد اتهامه بالفساد وبتهديد النظام الملكي. وقال رئيس حزب "سلطة الشعب" الفائز ساماك سندان وهو حليف ثاكسين أنه سيعمل من أجل عودة هذا الأخير إلى

في ذاكرة المجلس

05 جانفي 1998

انتخاب السيد بشير بومعزة

12 أفريل 2001

انتخاب المرحوم محمد شريف مساعدي

02 جويلية 2002

انتخاب السيد عبد القادر بن صالح

وأعيد انتخابه بتاريخ 09 جانفي 2004

كما أعيد انتخابه بتاريخ 11 جانفي 2007

04 جانفي 1998

تنصيب مجلس الأمة

28 ديسمبر 2001

التجديد النصفي الأول

09 جانفي 2004

التجديد النصفي الثاني

11 جانفي 2007

التجديد النصفي الثالث

11 جويلية 1999 المصادقة على قانون الوثام المدني .

08 أفريل 2002 البرلمان بغرفتيه يصادق على التعديل الدستوري والذي أصبحت بموجبه اللغة الأمازيغية لغة وطنية.

20 مارس 2006 المصادقة على الأمر الرئاسي لميثاق السلم والمصالحة الوطنية بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 29 سبتمبر 2005.

11 أكتوبر 2004

الأستاذ الهادي بكوش
يتناول مسألة



"المغرب العربي .. تحديات وأفاق"

21 مارس 2006

الأستاذ كلوفيس مقصود
ي طرح إشكالية



"صناعة القرار الأمريكي ..
والدور العربي الممكن"

27 جوان 2004

الدكتور سليم الحص
يجاضر بمجلس الأمة



"لبنان: الوفاق والإصلاح
والمصالحة"

في العدد 18 من «الفكر البرلماني»

- مساهمة البرلمان في عملية عصرنة المنظومة القانونية لقطاع التجارة في الجزائر،
- الدبلوماسية البرلمانية .. زمن المتوسط..
- دور البرلمانات الإفريقية في تكريس صرح النيباد،
- المصالحة الوطنية وأبعادها الإستراتيجية
- نظام الثنائية البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية
- البرلماني والمركز القانوني لعملية ترقية وحماية حقوق الطفل اللقيط
- حدود شهادة الحيابة في عملية تطهير الملكية العقارية.



أنا وهو وهم

بعد إصداره للمجموعة الثانية من سلسلة «لله وللوطن» في الشهر الماضي يقدم الدكتور محي الدين عميمور للقارئ العربي آخر مؤلفاته الذي أصدرته المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .

ويضم الكتاب الجديد ثمانية فصول ركزت سبعة منها على مسيرة عميمور مع الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، بينما استعرض الفصل الأول بإيجاز شديد أهم الخطوات التي تمثل رحلة العمر بالنسبة للكاتب، بحيث يمكن أن يُعتبر تلخيصاً لأهم ما كتبه عن سيرته الذاتية، وارتأى ذلك كما قال، لكي يستطيع من لم يتمكن من الحصول على الكتب السابقة أن يدرك أبعاد الأحداث التي يضمها الكتاب الجديد.

الكتاب يقدم ملامح هامة للحياة السياسية في نهاية عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وخلال الولاية الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد.

ويقع الكتاب الجديد في 672 صفحة من الحجم الكبير، ويقول عنه الكاتب أن أكثر ما أرقه هو محاولة التخفيف من حجم الكتاب بحذف بعض ما يمكن أن يُثقل على القارئ أو اختصار بعض الأحداث التي كان قد تناولها في كتابات أخرى.

